

الفصل الأول

نظرية التفسير عند ابن تيمية

إن نظرية التفسير عند ابن تيمية تتضمن الجوانب العلمية الأساسية ،
التي تُعهمُّ دارس التفسير ، ومؤرخه ، والمفسر من باب أولى : مثل التفسير
والتأويل ، وحقيقة اختلاف السلف في التفسير ، والاتجاهان الأساسيان في
التفسير ، وغير ذلك من المباحث الهامة.

وكثير من المفسرين نجد نظريتهم في التفسير غير مستقلة بمؤلف ، بل
نجدها بين يدي التفسير التطبيقي ذاته ، أما ابن تيمية فإن نظريته في التفسير
مبثوثة في أكثر من مؤلف ، أهمها مقدمته في أصول التفسير ، ويلها رسالة
إلا كليل في التشابه والتأويل ، هذا عدا الملاحظات المتناثرة في شتى مؤلفاته ،
ولذا فقد رأيت أن أجعل المقدمة الاساس في دراسة نظرية التفسير لديه^(١)
وخلال هذه الدراسة أقارن ما ذكره فيها بما ذكره في غيرها .

يبدأ ابن تيمية مقدمته بخطبة الحاجة التي يبدأ بها جميع كتبه ورسائله
أحياء لسنة النبي عليه الصلاة والسلام ، ويذكر أن المقدمة كانت استجابة
لمطلب بعض الأخوان ، وفي عبارة موجزة يعطينا خلاصة أي علم في نظره بما
في ذلك علم التفسير حيث يقول : « والعلم إما نقل مصدق عن معصوم »
وهذا هو الجانب النقلى أو جانب الرواية ، (وإما قول عليه دليل معلوم)
وهذا هو الجانب العقلي أو جانب الدراية^(٢).

تفسير النبي (صلى الله عليه وسلم) للقرآن :

يلاحظ أن ابن تيمية يؤكد أن النبي عليه الصلاة والسلام ، فسر القرآن
كله ، وإن كانت هذه المسألة خلافية بين المفسرين قدمائهم ومحدثهم ، والفريق

(١) إتمدت على مقدمة التفسير المحققة ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٣/٢٢٩ - ٣٧٥

الرياض ١٣٨٢

(٢) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ١٣/٢٢٩ .

الذى قال: «باحاطة التفسير النبوى بكل القرآن نظر إلى ما يعنيه الأمر بالتبليغ :
«يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك» (١) ، فإنه ليس تبليغ الألفاظ
فحسب وإنما هو تبليغ المعانى أيضا ، وعلى رأس هذا الفريق ابن تيمية .

والفريق الذى قال بعدم احاطة التفسير النبوى بكل القرآن ، نظر إلى
حجم القدر الذى وصل إلينا من هذا التفسير ، كما فهم أن جزءا من التفسير
لا يعلمه إلا الله عزوجل ، يقول الدكتور عبد الله شحاته : لم يفسر النبي
الأمين جميع القرآن بل فسر آيات منه وتعمد أصحابه القرآن قراءة وفهما
وتوضيحا فاتسع نطاق التفسير نسيبا ولكنه لم يشمل جميع القرآن (٢) .

وفرق الشيخ محمد متول الشعراوى بين آيات الأحكام والآيات الكونية
حيث يقول : لم يفسر لنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) القرآن لأنه لو فسر ه
لكان يجب أن يفسره بما تطيقه عقول معاصريه ، ولو فسره بالأشياء التى ستوجد
فى القرن العشرين أو الثلاثين أو الأربعين لتعجب معاصروه أيما تعجب
ولاستعظموه أيما استعظام ، لأنه للآن ما زال أناس ينكرون أن الأرض كرة
تدور ، ولو أنه (صلى الله عليه وسلم) فسر ه على قدر عقل معاصريه ومعلوماتهم
الكونية لحجر علينا ولجمد القرآن ، لأنه من يتصدر لتفسير القرآن بعد ذلك
سيواجه بأن الرسول فسر ه هكذا ، وعليك ألا تزيد عن ذلك ؛ ولتلك فرسول
الله (صلى الله عليه وسلم) ترك تفسير القرآن حتى تأخذ كل مرحلة فكرية من
لمحات القرآن بقدر ما تستطيع ، وذلك فى أمور الكونيات ، أما المطلوب من
الأحكام فقد بينها صلوات الله عليه وأوضحها للناس ، (٣) .

ورداً على الرأى الأول نقول : إن التفسير النبوى للقرآن ليس معناه الحجج
المقروءة الذى وصل إلينا ، بل إن أقوال النبي (صلى الله عليه وسلم) وأفعاله
وتقريراته وأخلاقه تعد تفسيراً للقرآن ، وقد قالت عائشة رضى الله عنهما :
« كان خلقه القرآن » وحتى ذلك الحجم المحدود الذى وصل إلينا لا يلزم منه

(١) المائة : ٦٧ .

(٢) للقرآن والتفسير ص ١١١ ، ١١٢ - القاهرة ١٩٧٤ .

(٣) الإسلام هتيدة ومنهج ص ١٩ ، ٢٠ . المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩٧٥ .

أن ذلك هو كل ما فسره النبي (صلى الله عليه وسلم) بل يفهم منه أن هذا هو
القدر الذى وعته حافظة الرواة :

وردأ على الرأى الثانى نقول : إن تفسير الآيات الكونية ليس معناه تتبع
الحقائق العلمية ، وذكرها تحت الآية ، وإنما هو توجيه الأنظار إلى مظاهر قدرة
الله وإبداعه وحكمته فى سمائه وأرضه بالحقائق البسيطة التى ليست عرضة للتغيير
والتي تحسبها الفطرة النقية قبل التعليم المتخصص ، وهذا قد فعله النبي (صلى الله
عليه وسلم) على أكمل وجه ، وبهذا التفسير البسيط صيغ النماذج البشرية الرفيعة
ذوى العقائد الراسخة ، أما محاولة ربط الآيات بالحقائق والنظريات العلمية
فيكون ذلك فى كتب متخصصة مستقلة عن كتب التفسير إذ هذه الحقائق
والنظريات عرضة للتغيير .

ويركز الدكتور الذهبي على قضية أن جزءاً من القرآن استأثر الله بعلمه ،
وهو الذى لم يفسره النبي صلى الله عليه وسلم حيث يقول : « والرأى الذى تميل
إليه النفس بعد أن اتضح لنا مغالاة كل فريق فى دعواه ، وعدم صلاحية
الأدلة لإثبات المدعى ، هو أن نتوسط بين الرأىين فقول : إن الرسول (صلى
الله عليه وسلم) بين الكثير من معانى القرآن الكريم لأصحابه كما تشهد بذلك
كتب الصحاح ، ولم يبين كل معانى القرآن لأن من القرآن ما استأثر الله تعالى
بعلمه ، ومنه ما تعلمه العلماء ، ومنه ما تعلمه العرب من لغاتها ، ومنه ما لا يعذر
أحد بجهالته كما صرح بذلك ابن عباس (١) .

نقول حقاً إن الله يعلم ما فى السموات وما فى الأرض ، ولكن فات
الدكتور الذهبي أن مثل هذا النمط الذى عدّه المفسرون متشابهاً ، هو عبارة عن
أخبار ولكل خبر صورة علمية يمكن أن يدرك تفسيرها الراضون فى العلم ،
وأولهم النبي (عليه الصلاة والسلام) وله كذلك حقيقة خارجية لا يعلم تأويلها
إلا الله ، وينطبق هذا على قضايا صفات الله تعالى وقضايا القيامتين الصغرى
والكبيرة ، وهذا هو ما ذهب إليه ابن تيمية وكان على حق فيما ذهب إليه ،
وبنى على أساسه أن النبي (عليه الصلاة والسلام) أدرك تفسير القرآن كله وأكد

(١) التفسير والمفسرون ١/٥٤ - القاهرة ١٩٦١ .

هذه الحقيقة قائلًا : فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والإيمان بعلمه ولما يأتيهم تأويله ، فإن الإحاطة بعلمه معرفة معاني الكلام على التمام ، وإتيان التأويل نفس وقوع الخبر به ، وفرق بين معرفة الخبر وبين الخبر به فعرفه الخبر هي معرفة تفسير القرآن ، ومعرفة الخبر به هي معرفة تأويله ، فالتأويل هو الحقيقة الخارجية ، وأما معرفة تفسيره ومعناها فهو معرفة الصورة العلمية (١) .

وزاد الأمر وضوحاً مع ضرب الأمثلة قائلًا : وأما التأويل الذي اختص به ، فحقيقة ذاته وصفاته كما قال مالك والكييف مجهول ، فإذا قالوا ما حقيقة علمه وقدرته وسعته وبصره قيل هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله ، وما أحسن ما يعاد التأويل إلى القرآن كله ، فإن قيل قال النبي (صلى الله عليه وسلم) لابن عباس « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » قيل أما تأويل الأمر والنهي فذاك يعلمه ، واللام هنا للتأويل المعهود ، لم يَقُلْ تأويل كل القرآن ، فالتأويل المنفي هو تأويل الأخبار التي لا يعلم حقيقة خبرها إلا الله ، والتأويل المعلوم هو الأمر الذي يعلم العباد تأويله وهذا كقوله : « هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله » وقوله « بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتيهم تأويله » فإن المراد تأويل الخبر الذي أخبر فيه عن المستقبل (٢) .

تفسير صحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) للقرآن :

ويذكر ابن تيمية في عبارة موجزة أن جيل الصحابة ورث علم التفسير عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وتكلم مع ذلك بالاستنباط والاستدلال ، وأن النزاع بين الصحابة في التفسير كان قليلاً جداً ، وبنوه بامامة ابن عباس للصحابة في التفسير ؛ وهذه هي القضية كما عرضها : ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جداً ، وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة ، فهو قليل بالنسبة إلى من بعدهم ، وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والاتلاف والعلم والبيان فيه أكثر (٣) .

(١) الأكليل في المتشابه والتأويل ١٨٣/١٣ الرياض ١٤٣٨٢ هـ .

(٢) المرجع السابق ٣١٢/١٣ .

(٣) مقدمة في أصول التفسير ٣٣٢/١٣ .

ونبسط هذه القضية قليلا فنقول : إن الصحابة قد تفاوتوا في القدر الذى أخذه كل منهم من التفسير النبوى وكذلك فى قدر اجتهادهم واستنباطهم ، فكان بعضهم أوعى من بعض ، وكان بعضهم أشد اجتهادا من بعض ، وكان بعضهم أيضاً أشد تهيبا وتعظيماً للتفسير من بعض ، وان كنت أرى أن مجموع ما قالوه نقلًا أو استنباطًا يُكوّنُ تفسيراً كاملاً للقرآن ، إلا أن هذا التفسير لم يصل إلينا كاملاً نظراً لأن العلم كان يُتناقل شفاهاً فى هذه المرحلة من مراحل التفسير ، ولهذا فإنى لست مع الدكتور الذهبى فى قوله : « لم يفسر كل القرآن فى هذه المرحلة ، وإنما فسر بعضه وهو ما كان خافياً على الصحابة وسألوا عنه رسول الله صلى عليه وسلم » (١) كيف ذلك وقد روى الازاعى عن حسان بن عطية قال : كان الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحضره جبريل بالسنة التى تفسر بذلك (٢) .

ومعلوم أن الصحابة حينما ورثوا العلم النبوى ، ورثوا القرآن المنزل والسنة المفسرة جميعاً وبلغوها للناس ، ولست معه كذلك إذ يقول عن خصائص تفسير الصحابة : ندرة الاستنباط العلمى للأحكام الفقهية من الآيات القرآنية (٣) كيف وقد قال على رضى الله عنه : ابن عباس كأنما ينظر الى الغيب من ستر رقيق ، وعن عامر بن واثلة قال : شهدت على بن أبى طالب رضى الله عنه يُخطب فسمعته يقول فى خطبته : سلونى عن كتاب الله فوالله ما من آية إلا أنا أعلم أبليل نزلت أو بنهار ، أفى سهل نزلت أم فى جبل ؛ وعن المنهال بن عمرو قال عبد الله بن مسعود : لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله منى تبلغه المطى لأتيته » (٤) .

ومعلوم « أن العلم بكتاب الله ليس قاصراً على حفظ الأقوال ؛ وإنما يدخل فيه الاجتهاد والاستنباط واستخراج الاحكام . وان كنت أحمد للدكتور

(١) علم التفسير ص ٢٧ القاهرة دار المعارف ١٩٧٧ .

(٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي :

الجامع لأحكام القرآن ٣٣/١ - القاهرة دار الشعب .

(٣) علم التفسير ص ٢٧

(٤) أنظر للقرطبي : الجامع لأحكام القرآن ٣٠/١ .

الذهبي قوله في هذه الخصائص « عدم الانتصار للمناهج الدينية ضرورة اتحادهم في العقيدة لان الخلافات المذهبية لم توجد الا بعد عصر الصحابة » (١).

أما عن مشاهير المفسرين من الصحابة فهم عشرة : الخلفاء الأربعة ، وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن الزبير ، أما الخلفاء فأكثر من روى عنه منهم علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، والرواية عن الثلاثة نزره جدا وكأن السبب في ذلك تقدم وفاتهم » (١).

وأجدد هؤلاء العشرة جميعا بلقب المفسر هو عبد الله بن عباس الذي شهد له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالعلم ودعا له بقوله : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » (٢) ، وسماه ترجمان القرآن ، ولكن الناس تزيدوا في الرواية عن ابن عباس وتجراً بعضهم على الوضع عليه والفساد في كلامه حتى قال الامام الشافعي : « لم يثبت عن ابن عباس الا شيه بمائة حديث » (٤) .

ومن الذين ورد عنهم شيء من التفسير من الصحابة غير أولئك العشرة أبو هريرة وأنس بن مالك وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله والسيدة عائشة أم المؤمنين إلا أن ما روى عنهم قليل بالنسبة الى العشرة السابقين (٥) .
أما عن قيمة التفسير المأثور عن الصحابة فتتلخص فيما يلي :

١ - إذا كان تفسير الصحابي مما يرجع الى أسباب النزول ، أو كان مما لا مجال للראى فيه ، فهو في حكم المرفوع إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) لأنه لا يعقل أن يقول الصحابي فيه برأيه ولهذا يجب الاخذ به ولا يجوز رده اتفاقاً .

(١) علم التفسير : ص ٢٧

(٢) السيوطي الإتيقان في علوم القرآن ٣١٨/٢ - القاهرة الطبعة الثالثة ١٩٤١ م .

(٣) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ١٦١/٢

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة دار احياء الكتب العربية ١٩٥٧ م .

(٤) السيوطي الإتيقان ٣٢٢/٢ .

(٥) د صبحي الصالح : مباحث في علوم القرآن ص ٢٩٠

الطبعة الخامسة دارالعلم للملادين بيروت ١٩٦٨

٢ - إذا كان تفسير الصحابي مما يكون للرأى فيه مجال - فهو موقوف عليه ما دام لم يسنده الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وهذا تختلف فيه انظار العلماء : فذهب فريق منهم الى أنه يجب ألا يؤخذ به لانه لما لم يرفعه علم أنه اجتهد فيه ، والمجتهد يخطئ ويصيب ، والصحابة فى اجتهادهم كسائر المجتهدين ، وذهب فريق آخر : الى انه يجب الاخذ به لظن سماعه له من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولأنهم إن فسروا برأيه ، فرأيهم صواب لأنهم أدرى الناس بكتاب الله (١) .

وأرى أنه اذا رأى الصحابي رأيا ولم يعارضه بدليل صحيح من صحابي آخر ، فان رأيه ينبغي الأخذ به ويقدم على غيره من آراء الخلف بلاريب ، وقد قال الامام مالك بن أنس « لا يصلح آخر هذه الأمة الا بما صلح عليه أولها » ويرى د . الذهبي أن من أهم الظواهر التى تسجل على تفسير الصحابة أنه لم يدون شىء من التفسير فى هذه المرحلة لأن تدوين العلوم لم يبدأ الا فى القرن الثانى الهجرى (٢) وقد خالفه الدكتور السيد أحمد خليل فى ذلك فقد نقل عن تفسير الطوسى أن أول كتاب مدون ظهر فى التفسير الأثرى كان لسعيد بن جبير المتوفى سنة ٦٤ هـ ثم قال (٣) : ولعل ذلك منه سهو إذ أن ابن النديم أشار الى من هو أقدم منه وهو ابن قدامة الثقفى المتوفى سنة ٦١ هـ .

ثم انتهى الى عدم القطع برأى فى ذلك ، وهذا ما ما أراه أيضا لفقد أدلة الإثبات ، يقول (٤) : « والقطع بأول كتاب دون فى التفسير ليس سييله سهلا ولكن المهم أن حركة التدوين فى التفسير ظهرت منذ القرن الأول ، وأنها كانت حركة مزوجة بالفقه ولذلك قالوا إن واضع التفسير مالك بن أنس بمعنى جامعه لاملونه » :

نعود الى استكمال الظواهر التى سجلت على تفسير الصحابة فنذكر ما

(١) د. محمد حسين الذهبي : علم التفسير ص ٢٦

(٢) المرجع السابق ص ٢٨

(٣) نشأة التفسير فى الكتب المقدسة والقرآن ص ٤٣ - الإسكندرية الطبعة الأولى ١٩٥٤ .

(٤) المرجع السابق ص ٤٤

قاله الدكتور الذهبي (٢) : « اتخذ التفسير في هذه المرحلة شكل الحديث ، ولم يكن التفسير الا مجرد الروايات تروى مثورة لآيات متفرقة : يسأل الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن معنى آية من القرآن الكريم فيقول فيها ما شاء الله أن يقول ، ويحمل ذلك عنه بعض أصحابه فيروونها لمن لم يسمعها منهم أو لمن يتلقون عنهم من التابعين ، وبالجملة فإن التفسير في هذه المرحلة لم يتجاوز طريق الرواية وهي الأصل فيما يعرف بالتفسير المأثور .

ومن الحقائق التي يجب أن نقررها أن الفترة التي عاش فيها النبي (عليه الصلاة والسلام) وصحابه هي أزهى فترات التاريخ علما وعملا واخلاصا ، فترى العلم النافع المقتبس من الله وحده ، والعمل الجاد والاخلاص الشديد ، وإن فرق ما بين حال العرب في جاهليتهم والعرب في اسلامهم كفرق ما بين الظلمات والنور ، وأنه لم يكن للناس من مصدر للمعرفة في هذه الفترة إلا الله ورسوله وفهما يعطيه الله رجلا للقرآن ، وأن الاخذ عن أهل الكتاب الذين أسلموا مثل عبد الله بن سلام وكعب الاحبار كان في نطاق محدود ، وفي شأن القصص التي لم يرد تفصيل لها في القرآن وفي السنة ، وبمحيط توافق روح التشريع المنزل ، غير أن رجوع بعض الصحابة إلى أهل الكتاب لم يكن له من الأهمية في التفسير ما للمصادر الثلاثة السابقة وإنما كان مصدرا محدودا ، وذلك لأن التوراة والانجيل وقع فيهما كثير من التحريف والتبديل ، وكان طبيعيا أن يحافظ الصحابة على عقيدتهم ويصونوا القرآن عن أن نخضع في فهم معانيه لشيء مما جاء ذكره في هذه الكتب غير الموثوق بها (٣) .

وعلى حين نظمنا إلى هذه الحقائق لانستطيع الاطمئنان إلى ما يخالفها من مثل ما قاله الدكتور السيد أحمد خليل ؛ إذ قال عن مرحلة التفسير الأولى « وفي الحق أن الزمن الذي بدأت فيه الخطوة الأولى في تفسير القرآن كان المسلمون يعيشون عيشة يسيرة لم يكن قد أصابها التعقيد الذي صحب حياتهم فيما بعد ، وكانت عقليتهم لم تبلغ بعد درجة النضج الذي توفر لها فيما ولى

(١) علم التفسير ص ٢٨ .

(٢) د. محمد حسين الذهبي : علم التفسير ص ٢٤ ، ٢٥ .

ذلك ، فكانت ثقافتهم تتمثل في ذلك الشعر الذى خلفوه ، والذى لم يدون إلا في أو اخر الدولة الأموية ، بل كانت آثار التبدى لاتزال بادية فيهم وكل ما يريدون ، أن ينشروا الدين في آفاق الجزيرة العربية ، وفي الوقت ذاته كانوا يتصلون ببعض الطوائف التي كان لها علم سابق بالديانات الأخرى ، كهيود المدينة وقد كان هؤلاء أثر كبير في حياة المدينة نفسها مما يظهر صدهاء في القرآن نفسه . . (١) »

والحق أن الأمر ليس كما قال الباحث فإن الخطوة الأولى في التفسير خطاها النبي صلى الله عليه وسلم ومادام النبي هو الذى فسر القرآن هؤلاء المسلمين (البدو منهم والحضر) فإن التخلف والتعصب والجهل قد زال عنهم بعد يسير من الزمن ، فأنعم بقوم معلمهم ومريهم النبي - صلى الله عليه وسلم - وأكرم ، لقد حولهم من خامات الجاهلية إلى عجائب الانسانية ، (لقد عمد إلى الذخائر البشرية وهي أكاداس من المواد الخام لا يعرف أحد غناها ، ولا يعرف محلها وقد أضاعتها الجاهلية والكفر والاخلاد إلى الأرض ، فأوجد فيها باذن الله الإيمان والعقيدة ، وبعث فيها الروح الجديدة ، وأثار من دفاتها وأشعل مواهبها . . . فأصبحوا في أحضان النبي الأُمى صلى الله عليه وسلم من علماء العالم يتفجر العلم من جوانبهم ، وتنطق الحكمة على لسانهم ، أبر الناس قلوبا وأعظمهم علما(٢) . .

كيف تكون عقولهم أقل من الأمم اللاحقة نضجا ، وهم الذين حملوا ميراث العلم النبوى وفهمونا اياه ، وأجمعت الأمة على أنهم أكثر الناس عدالة وضبطا وأقربهم ولاية من الله ، وكيف تنحصر ثقافتهم في الشعر الذى خلفوه ، والمعلم الأكبر صلى الله عليه وسلم بين ظهر انيهم ، والوحى ينزل عليهم والسنة تبلغ إليهم ، وكفى بذلك علما يقول تعالى : « أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم إن في ذلك لرحمةٌ وذكرى لقوم يؤمنون(٣) » ويقول جل شأنه (ما فرطنا في الكتاب من شيء(٤)) ويقول صلى الله عليه وسلم :

(١) نشأة التفسير في الكتب المقدسة والقرآن ص ٣٣ .

(٢) أنظر : أبو الحسن التوى : ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين ١١٨ - ١٢٠

(٤) الأنعام : ٣٨ .

(٣) المنكوت : ٥١ .

(خبير أمي قرني ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم (١)) والذي أفهمه أن الخيرية مطلقة تشمل الصلاح والعلم والعمل وغير ذلك من مكارم الاخلاق ، وجوانب الكمال في الجنس البشري .

أما عن قوله « كانت آثار التبدي لا تزال بادية فيهم » فالقول فيه كما نرى تعميم يجافي التمهيص العلمي إذ أن العرب المسلمين ليسوا سواء في ظهور أثر البداوة عليهم وهذا ما قرره القرآن الكريم نفسه ، قال تعالى : « ومن الأعراب من يتخذ ما ينفق مغرماً ويتربص بكم اللواتر عليهم دائرة السوء والله سميعٌ عليمٌ ، ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول إلا إنها قربةٌ لهم سيدخلهم الله في رحمته إن الله غفورٌ رحيمٌ (٢) » أخبر الله تعالى برضوانه عن الصحابة والرضوان لا يكون إلا بعد بلوغ أقصى ما يمكن بلوغه من الكمال البشري ، يقول تعالى : « والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنهم وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم (٣) » .

أما عن صلة الصحابة بأهل الكتاب الذين أسلموا ، فكان يحدث فيها الاخذ عنهم بقدر - كما أسلفنا - وأما عن صلتهم بأهل الكتاب الذين لم يسلموا فقد وجه القرآن الكريم هذه الصلة فقال تعالى : « ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذي أنزلنا وأُنزل اليكم وإلهانا وإلهكم واحدٌ ونحن له مسلمون (٤) » فكانت الصلة بغية التأثير فيهم وتصحيح ما عندهم لا بغية التأثير بهم والاختذ عنهم .

وقال الاستاذ المستشرق جولد تسهر : « وقد اعترف الناس في وقت مبكر أن العلم القاطع ببعض أشياء من القرآن ، قد فقد من الجيل الذي جاء

(١) صحيح البخارى ٣/٥

(٢) التوبة : ٩٩ و٩٨ .

(٣) التوبة : ١٠٠

(٤) المتكوت : ٤٦ .

بعد عهد النبي - صلى الله عليه وسلم بوقت قصير ، وأن في القرآن من الأصل مواضع يستعصى فهمها على العلم الإنساني لأن الله سبحانه قد استأثر بعلمهما ؛ وفهم من كلامه أن العلم اليقيني قد فقد في عصر الصحابة وما بعده ، وأصبح من المستحيل فهم أشياء من القرآن الكريم ، وهذا افتراء وادعاء لا تؤيده الأدلة العلمية الصحيحة (١) .

فقوله (اعترف الناس) تعميم لا يصح ؛ إذ لم يعترف كل الناس بذلك إلا أن يكون هو المعترف من بين الناس ، فان تدبر القرآن كله الذي يعنى العلم القاطع به جملة وتفصيلا مطلوب من النبي (صلى الله عليه وسلم) ومن الصحابة ومن تبعهم بإحسان ، وهذا هو ما قاله الله سبحانه : « أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ، وإذا جاءهم أمرٌ من الأمان أو الخوف أذاعوا به ولوردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم (٢) » وقال تعالى « أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها (٣) » ونعى على قوم لم يتدبروه وعاب عليهم ذلك « أفلم يدبروا القول أم جاءهم ما لم يأت آباءهم الأولين (٤) » وذكر العلة من إنزاله « كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليستذكروا أولوا الأبواب (٥) » .

فإن لم يحدث التدبر والفهم للقرآن كله من النبي (صلى الله عليه وسلم) وصحابته فمن يحدث إذن ، وقد ناقشنا تلك القضية آنفاً بمناسبة الحديث عن التفسير النبوي للقرآن كله واتبيننا إلى أن التأويل بمعنى إدراك كيفية الأشياء في الأمور الغيبية مثل الروح وصفات الله ومشاهد القيامة هي التي يعلم تأويلها الله وحده ، وإن كان الرسول (صلى الله عليه وسلم) والراسخون في العلم يعرفون تفسيرها ، أي يفهمون صورتها العلمية :

تفسير التابعين للقرآن :

ثم يذكر ابن تيمية - في مقدمته - أن جيل التابعين ورث علم التفسير عن

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ص ١٠٥ . (٢) النساء : ٨٢ ، ٨٣ .

(٣) محمد : ٢٤ . (٤) المؤمنون : ٦٨ .

(٥) ص : ٢٩ .

الصحابة وتكلم أيضاً بالاستنباط والاستدلال ، وأن النزاع في التابعين كان أكثر منه في الصحابة ؛ لكنه قليل بالنسبة إلى من بعدهم ، وينوه بإمامة مجاهد للتابعين في التفسير يقول (١) : « ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة كما قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس أوقفه عند كل آية منها وأسأله عنها ؛ ولهذا قال الثوري : إذا جاء التفسير عن مجاهد فحسبك به ؛ ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما من أهل العلم وكذلك الإمام أحمد وغيره ممن صنف التفسير ، يكرر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره . والمقصود أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة ، كما تلقوا عنهم علم السنة ، وإن كانوا قد يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال ، كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال .

ونحن نعرف أن الصحابة انتشروا في الأمصار بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وحيثما حل الصحابي في مكان التفت حوله الطالبون لعلم النبوة بما في ذلك التفسير ؛ ولهذا نشأت مدارس تفسيرية كثيرة في عهد التابعين أشهرها ثلاث :

أولاً : مدرسة مكة وأصحابها تلاميذ ابن عباس رضي الله عنهم ومنهم : أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي المتوفى سنة ١٠١ هـ حكى عن نفسه أنه عرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة ، وقد اعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري ، وسعيد ابن جبير المتوفى سنة ٩٥ هـ قتله الحجاج ، وعكرمة مولى ابن عباس المتوفى سنة ٢٠٥ هـ ، وطاووس بن كيسان اليماني المتوفى بمكة سنة ١٠٦ هـ ، وعطاء ابن أبي رباح المكي المتوفى سنة ١١٤ هـ .

ثانياً : مدرسة المدينة : ورجالها تلاميذ أبي بن كعب وأصحاب زيد بن أسلم المتوفى سنة ١٣٦ هـ ومنهم : أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي المتوفى سنة ٩٠ هـ ، ومحمد بن كعب القرظي المتوفى سنة ١١٨ هـ .

ثالثاً : مدرسة العراق : وأصحابها تلاميذ عبد الله بن مسعود ومنهم : مسروق بن الأجدع الكوفي المتوفى سنة ٦٣ هـ ، والأسود بن يزيد المتوفى سنة

(١) مقدمة في أصول التفسير ١٣/٢٢٢ ، ٣٣٣ .

(٢) د. عبدالله محمود شحاته : علوم التفسير ص ٣٢ - ٣٤ القاهرة ١٩٧٥ .

٥٧٥ هـ ، وعلقمة بن قيس المتوفى سنة ١٠٢ هـ ، وعامر الشعبي المتوفى سنة ١٠٥ هـ . وقد اختلف فيمن هو أعلم هؤلاء بالتفسير ، فذكر الدكتور عبد الله شحاته أن سعيد بن جبير كان أعلم التابعين في التفسير ، نص على ذلك قتادة وحكاه السيوطي في الاتقان^(١) ، بينما وصف ابن تيمية مجاهدا بأنه إمام التفسير^(٢) ، وذكر التعليل لذلك في غير موضع من مصنفاته ، يقول : « إن السلف فمروا بجميع القرآن ، وقال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أقفه عند كل آية وأسأله عنها^(٣) » ولهذا المكانة لتفسير مجاهد عاد يؤكد اعتماد أئمة العلم عليه ذا كرا أصح طرق الرواية عنه يقول : « وعلى تفسير مجاهد يعتمد أكثر الأئمة كالثوري وأحمد بن حنبل والبخاري ، قال الثوري : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ، والشافعي في كتبه أكثر الذي ينقله عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وكذلك البخاري في صحيحه يعتمد على هذا التفسير ، وقول القائل لا تصح رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد جوايه : أن تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد من أصح التفسير ، بل ليس بأيدي أهل التفسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد إلا أن يكون نظيره في الصحة » (٤) .

والحق أن مجاهداً هو إمام التابعين في التفسير ، لأنه تلقى علمه عن إمام الصحابة في التفسير بلا نزاع وهو ابن عباس ، وذكر هذه الحقيقة كثير من علماء التفسير أنفسهم ، يقول القرطبي : « قرأ مجاهد على ابن عباس قراءة تفهم ووقوف عند كل آية » (٥) .

أما عن مصادر التفسير في عهد التابعين فكانت الكتاب والسنة في الدرجة الأولى ، يضاف إلى ذلك أقوال الصحابة ، وكذلك أقوال أهل الكتاب على نحو ما قلنا بالنسبة للصحابة ، غير أن بعض التابعين توسعوا في ذلك

(١) المرجع السابق ص ٣٢ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٧/٣٦٧ .

(٣) المرجع السابق ١٧/٣٩٥ .

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٧/٤٠٨ ، ٤٠٩ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١/٣١ .

وتساهلوا في نقل المروى منه دون محر للصحة (١) وأشار إلى فلك الدكتور عبد الله شحاته في حديثه عن خصائص تفسير التابعين ، يقول : (٢) كثرة الرجوع إلى أهل الكتاب ودخل في التفسير كثير من الاسرائيليات ، وذلك لكثرة مَنْ دخل من أهل الكتاب في الإسلام وتساهل التابعون في الاستماع إليهم ، وبالنظر إلى القولين نجد أن قول الدكتور الذهبي (أن بعض التابعين) - وليس التابعين جميعاً - توسعوا في ذلك أدق وأقرب إلى الصواب فلو كان الكل تساهل في الأخذ عن أهل الكتاب لما أطمأن أحد إلى الأخذ عنهم ، وقد أكد ابن تيمية في مصنفات التفسير أن الصحابة والتابعين هم الذين أخذ عنهم علم الناسخ والمنسوخ (٣) .

وأرى أن قيمة تفسير التابعين تظهر كذلك في حالة ضعف الإسناد عن الصحابي وقوته عن التابعي ولا سيما بعد أن قال الإمام الشافعي : « لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه بمائة حديث » ، ففي هذه الحالة يكون قول التابعي هو الأسلم والأصح ، ففي تفسير قوله تعالى : « ثم رددناه أسفل سافلين إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات » روى عن مجاهد أنه قال : رددناه إلى النار ، وروى عن ابن عباس أنه قال رددناه إلى أرذل العمر ، وقد رد ابن كثير القول المروى عن ابن عباس قائلاً : ولو كان هذا هو المراد لما حسن استثناء المؤمنين من ذلك لأن الحرم قد يصيب بعضهم ، (٤) إذن فالصواب عنده القول المروى عن مجاهد ، وإذا ما رجعت إلى ابن تيمية وجدت أنه وصف القول المروى عن ابن عباس بأن فيه نظراً ، ووصف القول المروى عن مجاهد بأنه هو الذي دلت عليه الآية قطعاً ، وناقش القولين مناقشة قائمة على اللغة والعقل معاً يقول : « وفي قواه : (أسفل سافلين) قولان : قيل الحرم ، وقيل العذاب بعد الموت ، وهذا هو الذي دلت عليه الآية قطعاً فإنه جعله في أسفل سافلين إلا المؤمنين ، والناس نوعان فالكافر

(١) د. محمد حسين الذهبي : علم التفسير ص ٢٩ .

(٢) علوم التفسير ص ٣١ .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٧/١٩٧ .

(٤) تفسير القرآن العظيم ٨/٤٥٧ كتاب الشعب القاهرة ١٩٧١ .

بعد الموت يعذب في أسفل سافلين ، والمؤمن في عليين وأما القول الأول (وهو المروى عن ابن عباس) ففيه نظر ، فإنه ليس كل من سوى المؤمنين يهرم فيرد إلى أسفل سافلين ، بل كثير من الكفار يموت قبل الهرم وكثير من المؤمنين يهرم ، وإن كان حال المؤمن في الهرم أحسن حالا من الكافر ، فكذلك في الشباب حال المؤمن أحسن من حال الكافر ، فجعل الرد إلى أسفل سافلين في آخر العمر وتخصيصه بالكفار ضعيف ، ولهذا : قال بعضهم إن الاستثناء منقطع على هذا القول وهو أيضاً ضعيف ، فإن المنقطع لا يكون في الموجب ، ولو جاز هذا لجاز لكل أحد أن يدعى في أى استثناء شاء أنه منقطع ، وأيضاً فالمنقطع لا يكون الثاني منه بعض الأول والمؤمنون بعض نوع الإنسان « (١) .

وعلى ذلك نظمنا إلى ما قاله الدكتور الذهبي : « إن قول التابعي في التفسير يجب عدم الأخذ به إلا إذا كان مما لا مجال للرأى فيه ، فإنه يؤخذ به حينئذ عند عدم الرية ، فإن أرتبنا فيه بأن كان يأخذ عن أهل الكتاب فلنا أن نترك قوله ولا نعتمد عليه ، أما إذا أجمع التابعون على رأى فإنه يجب علينا أن نأخذ به ولا نتعداه إلى غيره » (٢) .

وما دام ابن عباس قد تبوأ قمة تفسير الصحابة ، ومجاهد قد تبوأ قمة تفسير التابعين ، فكان من المتوقع أن يكثر الوضع عليهما ونسبة الأقوال إليهما بالباطل حتى تروج البضاعة العلمية التي يخشى عليها من الكساد أجل.. « فقد ظل ابن عباس دوماً موضع الاعتبار والتقدير من صحابة الرسول (عليه الصلاة والسلام) ومن لحقه بعد ذلك فما أكثر ما يدور اسمه في كتب التفسير القرآنى على اختلاف مناهجها ومنازعاتها السياسية والمذهبية ، ولعل في كثرة ما وضع ونسب إليه آية تقدير وإكبار من الوضع ورغبة في أن تنفق بضاعتهم موسومة بمن في اسمه الرواج العلمى » (٣) .

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٧/٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٢) علم التفسير ص ٣٣ .

(٣) د. مصطفى الصاوى الجوينى : مناهج في التفسير منشأة المعارف بالإسكندرية ص ٤١

كذلك أنى كثيرون على اجتهاد مجاهد وحسن استنباطه وقيل عنه إنه « يعد من أشهر الذين استعملوا عقولهم في التفسير في العصور الأولى فقد كان مطلعاً يميل الى الآراء العقلية » (١) . ولكن لا يبعد أن تكون طرق الاسناد الضعيفة قد كثرت على مجاهد كما كثرت على ابن عباس وقد علمنا أن ابن تيمية وهو ممن لهم بصر نافذ في نقد الاسانيد أنى على طريق واحدة عن مجاهد ، وهى طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد وهذا هو السر فى أن كثيراً من الأقوال المنسوبة الى ابن عباس ومجاهد لم تصب عين الصواب ، ولم يعول كثير من المفسرين الناجين عليها .

فى تفسير قوله تعالى : « ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب وأن الله لا يهدى كيد الخائنين ، وما أبرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء الامارحم ربى ان ربى غفورٌ رحيمٌ » (٢) روى ابن جرير عن ابن عباس : يقول يوسف (ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب وأن الله لا يهدى كيد الخائنين) فقال له جبريل عليه السلام ولا هممت بما هممت به فقال (ما أبرئ نفسى ، إن النفس لامارة بالسوء) وهكذا قال مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة وابن أبى هذيل والضحاك والحسن وقتادة والسدى (٣) .

وهذا الرأى لكبار المفسرين من الصحابة والتابعين يجعل الكلام ليوسف عليه السلام ، ويترتب على ذلك مجافاة السياق القرآنى ويتناقى مع عصمة الانبياء المتضمنة براءة النفس من سوء ، ولذا نجد رأياً آخر يجعل الكلام كله لامرأة العزيز ، اذ يتفق ذلك مع عصمة الانبياء مع شهادة السياق لذلك ونجد من المفسرين من انتصر لهذا الرأى الثانى ، يقول ابن كثير : تقول امرأة العزيز انما اعترفت بهذا على نفسى ذلك ليعلم زوجى أنى لم أخنه فى نفس الأمر ولا وقع المحذور الأكبر ، وانما راودت هذا الشاب مرادة فامتنع ، فلماذا اعترفت ليعلم أنى بريئة (وان الله لا يهدى كيد الخائنين وما أبرئ نفسى) فان النفس تتحدث وتتمنى ولهذا راودته لأنها اماراة بالسوء (إلا مارحم ربى) أى لإامن عصمه

(١) أخذ أمين : ظهر الإسلام ٤٠/٢ - القاهرة ١٩٣٥

(٢) يوسف ٥٢ ، ٥٣ م

(٣) أنظر الحافظ ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ٣٢٠/٤ .

الله تعالى (ان ربي غفور رحيم) ثم يقول : وهذا القول هو الاشهر ؛ والاليق والانصب بسياق القصة ومعاني الكلام ، وقد حكاها الماوردي في تفسيره وانتدب لنصرة الامام العلامة أبو العباس ابن تيمية رحمه الله فأفرده بتصنيف على حدة « (١) . وبالرجوع إلى تفسيره وجدناه قد انتصر لهذا القول ودافع عنه باستفاضة ومما قاله : « ان نفس يوسف عليه السلام كانت من أزكى الانفس فكيف أن يقول : (وما أبريء نفسي ان النفس لامارة بالسوء) والله يعلم أن نفسه بريئة ليست اماراة بالسوء ، بل نفسه زكية من أعظم النفوس زكاء والهـم الذي وقع كان زيادة في زكاء نفسه وتقواها وبجـصوله مع تركه لله لتثبت له به حسنة من أعظم الحسنات التي تزكى نفسه » (٢)

والقدرة على التمييز بين الاسناد الصحيح وما دونه عن الصحابة والتابعين ان كانت قد اتاحت للمفسرين الناقدین أمثال ابن تيمية ، فإنها لم تتح لغيرهم ممن ركزوا على النزعة الاصلاحية في تفسيرهم بأسلوب أدبي رفيع فحسب ، أمثال الاستاذ سيد قطب فانه قد وقع في التناقض في هذه القضية ، يقول في التصوير الفني : قال تعالى : « قالت امرأة العزيز الآن حصص الحق أنا وادوته عن نفسه وإنه لمن الصادقين » ثم يجعل الاستاذ سيد قطب الحديث التالي ليوسف فيقول : وفي تعقيب يوسف على هذا يبدو الرجل الحصيف المقتصد في التعبير الذي لا يبالغ في شيء انما يضع الاحتمالات والاحتياطات لكل حاله : ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيـب وأن الله لا يهدى كيد الخائنين وما أبريء نفسي ان النفس لامارة بالسوء ، ثم يعقب هو على قول يوسف عليه السلام كما ظن قائلًا : في قول يوسف ذاته هنا ما يؤيد تفسيرنا الذي أسلفنا (وقد فسر أن الهم كان متبادلا في اللحظة الأولى حتى رأى يوسف برهان ربه فأمسك » (٣) أرأيت كيف جعل الكلام ليوسف بما أثبتنا ضعفه آنفاً ثم استمع اليه وقد جعل الحديث لامرأة العزيز قائلًا : « فان امرأة العزيز تقدمت لتعلن الحقيقة كاملة : الآن حصص الحق أنا وادوته عن نفسه وإنه لمن الصادقين ، ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيـب وأن الله

(١) الحافظ ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ٤ / ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٥ / ١٣٩ .

(٣) التصوير الفني في القرآن ص ١٦٨ دار الفروق - القاهرة

لا يهدي كيد الخائنين، وما أبرئ نفسي ان النفس لأماراة بالسوء الا ما رحم ربي
إن ربي غفورٌ رحيم» وفي هذه الفقرة الأخيرة تبدو المرأة مؤمنة متحرجة
تبرى نفسها من خيانة يوسف في غيبته ، ولكنها تتحفظ فلا تدعى البراءة
المطلقة لأن النفس اماراة بالسوء - الا ما رحم ربي - ثم تعلن ما يدل على ايمانها
بالله - ولعل ذلك كان اتباعا ليوسف « ان ربي غفور رحيم » (١) .

وهناك ظواهر لتفسير التابعين سجلها بعض الباحثين عليهم أهمها :

١ - دخل في التفسير كثير من الاسرائيليات والنصرانيات وقد تساهل
بعض المفسرين من التابعين فزجوا بها في التفسير برغم بطلانها، ولاشك أن هذا
أمر مأخوذ عليهم كما هو مأخوذ على من بعدهم .

٢ - ظهر في التفسير تفسيرات تحمل في طياتها الانتصار لبعض المذاهب
الدينية التي ظهرت في هذا العصر . . عصر التابعين : فنجد - مثلا - قتادة بن
دعامة السدوس ينسب الى الخوض في القضاء والقدر ويتهم بأنه قدرى كما
نجد الحسن البصرى يفسر القرآن على اثبات للقدر ويكفر من يكذب به .

٣ - كثر الخلاف بين التابعين في التفسير عما كان بين الصحابة رضوان الله
عليهم وإن كان اختلافا قليلا بالنسبة لما وقع بعد ذلك من متأخري المفسرين (٢) .

وهذه الخاصية هي التي نص عليها ابن تيمية في مقدمته حيث يقول :

« وان كان النزاع في التابعين أكثر منه في الصحابة ، فهو قليل الى من بعدهم
وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والاتلاف والعلم والبيان فيه أكثر » (٣) .

والى جانب ذلك نجد أن هناك قضايا كانت مثار خلاف بين الباحثين ،
وأهمها قضية التلوين ، فبعضهم قطع أن التفسير دون في عصر التابعين (٤)
وبعضهم قطع أن التفسير لم يدون وظل محتفظا بطابع التلقين والرواية (٥) وبعضهم

(١) في ظلال القرآن ٩/٥ بيروت - لبنان الطبعة السابعة ١٩٧١ .

(٢) أنظر د. محمد حسين الذهبي : علم التفسير ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) مقدمة في أصول التفسير ٣٣٢/١٣ .

(٤) أنظر د. عبد الله شحاته : علوم التفسير ص ٣٠ .

(٥) أنظر د. محمد حسين الذهبي علم التفسير ص ٣٤ .

توقف ولم يقطع كما أشرنا من قبل^(١) وهذا هو الذى أراه ، والسبب - كما قلت - عدم توفر الأدلة القاطعة لأى من الرأيين السابطين ونذكر - أخيراً - من هذه للقضايا قضية التفسير الكلى أو الجزئى للقرآن ، فذهب الدكتور عبد الله شحاته الى أنه ظهرت تفاسير شاملة لاكثر آيات القرآن ، ونرى مع ابن تيمية أنه ظهرت فى عصر التابعين تفاسير شاملة لايات القرآن جميعها ، تتضمن فى ثناياها القدر الذى ورثوه عن الصحابة - رضوان الله عليهم ، والقدر الذى قالوا فيه برأيهم واجتهادهم ، ولكن هذه التفاسير تتفاوت أسانيدھا - صحة أو ضعفها - ولا ريب فى ذلك - كما أشرنا من قبل .

التفسير فى عهد تابعى التابعين (أو عهد التدوين)

يعد هذا العهد همزة الوصل أو القنطرة التى انتقل التفسير عليها من الرواية الشفوية الى التدوين ، حيث إن التدوين حدث فى العصر الثانى الهجرى (باتفاق الباحثين ، ولم يفرد ابن تيمية تابعى التابعين بحديث فى مقدمته ولكنه تحدث عنهم وعن قيمة تفسيرهم فى مواضع متفرقة فى المقدمة وغيرها ، وتكمن قيمة تفسير الجيل الثانى من التابعين فى كثرة الأقوال وضروب الاجتهاد والاستنباط ونماذج من الرأى المحمود التى شملت آيات القرآن جميعها ، بيد أن تفسيرهم - بوجه عام - أقل قيمة من تفسير الصحابة والتابعين ، ولهذا لا يتسنى لأحد أن يقول إن أقوالهم حجة ملزمة على من بعدهم وانما يستأنس بها فقط فى تنوير السبيل أمام المفسر والمجتهد ، وأشهر هؤلاء المفسرين من تابعى التابعين :

- مقاتل بن سليمان توفى سنة ١٥٠ هـ وهو أول من دون تفسيراً كاملاً للقرآن تقريباً .

- شعبة بن الحجاج توفى ١٦٠ هـ .

- سفيان بن سعيد الثورى توفى ١٦١ هـ .

- وكيع بن الجراح توفى ١٩٧ هـ .

- سفيان بن عيينة ١٩٨ هـ .

(١) أنظر د. سيد أحمد خليل : نشأة التفسير ص ٤٤ .

- يزيد بن هارون توفى ٢٠٦ هـ .
- روح بن عبادة القيسي توفى ٢٠٧ هـ .
- عبد الرزاق بن هما الصنعاني توفى ٢١١ هـ .
- آدم بن إياس العسقلاني توفى ٢٢٠ هـ .
- اسحق بن راهويه توفى ٢٣٨ هـ .
- عبد بن حميد توفى ٢٤٩ هـ .

وهؤلاء جمعوا أقوال من تقدمهم وصنفوا التفاسير، فكانوا بذلك ارهاصا لابن جرير الطبري الذي يوشك المفسرون جميعا من بعده أن يكونوا عالة عليه^(١) .

وقد ضاع أكثر هذه التفاسير فلم يبق منها تقريبا إلا تفسير صفيان الثوري وقد طبع حديثا بالهند ، وتفسير عبد الرزاق بن همام الصنعاني شيخ البخاري في الحديث ، وتفسيره مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية وتوجد نسخة منه بمكتبة استانبول بتركيا ، وتفسير مقاتل بن سليمان وذكر الدكتور عبد الله شحاته أنه جمع نسخه من أنحاء العالم وقام بتحقيقه تمهيدا لنشره^(٢) .

وأهم مزايا التفسير في هذه المرحلة ، الجمع المستوعب لا قوال من تقدمهم من الصحابة والتابعين وتدوينها في الكتب ، ولكن يؤخذ على بعضهم الاسراف في الاخذ من الإسرائيليات ، وحذف الاسانيد واختصارها أحيانا ، وذلك أدى إلى دخول الوضع في التفسير واختلاط الصحيح بالعليل ، وخير مثال على ذلك مقاتل بن سليمان المتوفى سنة ١٥٠ هـ ، فإنه نموذج للمفسر الذي يذكر من الإسرائيليات كل شاردة وواردة ولا يسند شيئا من ذلك ولا يعقب

(١) أنظر في ذلك الزركشي : للبرهان في علوم القرآن ٢ / ١٥٩ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة - دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٧ م
السيوطي : طبقات المفسرين ٣١٤٣٠ ٣١٨٤٩ م .
ابن العماد الخنبل : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٢ / ٢٦٠ ، ٢٦١
طبعة حسام لدين القدسي : ١٣٥٠ هـ .
الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ٢ / ١٦٢ - طبعة الخازنجي بمصر ١٩٢١ م .
(٢) : علوم التفسير ص ٣٦ .

عليه بنقده وبيان ما فيه من حق وباطل^(١) . وتلك مرحلة خلت من التفسير بما لها وما عليها ،

اختلاف التنوع واختلاف التضاد :

بعد ذلك يتعرض ابن تيمية لقضية هامة من قضايا التفسير ، وهي أن الخلاف بين السلف في التفسير لم يكن اختلاف تضاد ، وإنما كان اختلاف تنوع (في الغالب) وتوضيحا لهذه القضية قسم الاختلاف إلى قسمين^(٢) : قسم يلجأ فيه المفسر إلى التعبير عن الذات الواحدة بترادفات أو بصفتها فالترادفات مثل : تفسير الصراط المستقيم بالقرآن أو الاسلام أو طريق العبودية أو السنة والجماعة ، وواضح أن كلا من هذه التفاسير لا تضاد التفسير الاخر وإنما تكاد تكون مترادفات لشيء واحد ، والصفات مثل تفسير القرآن بالفرقان والهدى والشفاء والبيان والكتاب ، مع الاعتراف بأن في كل صفة ما ليس في الصفة الأخرى وإنما كل صفة تتضمن جزءا من المعنى فيكون مجموع الصفات تكميلا للمعنى .

والقسم الثاني : هو التعبير عن الذات للواحدة ببعض أنواعها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر أو التعريف المطابق « فالظالم لنفسه » الوارد في القرآن الكريم شيء واحد ولكن الظلم أنواع فكان كل مفسر من السلف يذكر نوعا معينا من الظلم ويذكر غيره نوعا آخر ، فجاءت تفسيرات الظالم لنفسه على هذا النحو :

— هو المضيع الواجبات والمنهك للمحرمات .

— هو الذى يؤخر العصر إلى الاصفرار .

— هو الذى يأكل الربا ويمنع الزكاة .

وواضح أن كلا من هذه التفاسير ليس ضد التفسير الاخر ، وإنما هو واحد من الأنواع التى يشملها اللفظ المراد تفسيره . وكذلك جاء تفسير المقتصد على هذا النحو :

(١) أنظر د. محمد حسين الذهبي : الإسرائيليات في التفسير والحديث ص ١٩٢ القاهرة ١٩٧١

(٢) أنظر مقدمة في أصول للتفسير ١٣/٣٣٣ - ٣٣٩ .

- هو الفاعل للواجبات والتارك للمحرمات .
- هو الذى يصلى فى أثناء الوقت .
- هو الذى لا يأكل الربا ويؤدى الزكاة المفروضة .

وكذلك جاء تفسير السابق بالخيرات على هذا النحو :

- هو المتقرب بالحسنات مع الواجبات .
- هو الذى يصلى فى أول الوقت :
- هو المتصدق بما أنعم الله عليه فضلا عن الزكاة المفروضة . ويعزو ابن تيمية اتفاق السلف فى التفسير أو على الأقل براءتهم من اختلاف التضاد إلى شرف العصر واثلافة وانعدام الاختلافات المذهبية فيه ، وبينما يرى ابن تيمية ذلك نحمد أن الدكتور سيد أحمد خليل يعزو هذه الظاهرة إلى خاصية نقل العلم بالرواية الشفوية وانعدام أساليب البحث العلمى ، يقول الدكتور متحدثا عن المرحلة الأولى فى التفسير : « ولما كان هذا التفسير يقوم على الرواية فإن الخلاف فيه يسير وهذا طبيعى لأن العقلية الإسلامية لما تكن قد مرت على أساليب البحث العلمى الدقيق وقد لاحظ هذا ابن تيمية ، فقال : إن الخلاف فى التفسير الأثرى يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد^(١)..» ونقول الحق أن نقل العلم عن طريق الرواية الشفوية لا يلزم منه انعدام الاختلاف ، فقد كانوا يضيفون إلى جانب الرواية الاجتهاد والاستنباط ، واختفاء أساليب البحث العلمى فى عصر الصحابة والتابعين دعوى ليس عليها دليل ، فإن طريقتهم فى الجرح والتعديل والتحرى فيمن يأخذون عنه العلم ، وسلامة نظرهم ودقة اجتهادهم كل ذلك قد بلغ شأوا بعيدا يعز على البحث العلمى المعاصر أن يبلغه ، كما أن ابن تيمية لم يقل إن اختلاف فى التفسير الأثرى يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد ، كما ذكر الدكتور فقد نسب ابن تيمية هذه الظاهرة إلى السلف فقط أى إلى الصحابة والتابعين ولم يجعلها ظاهرة ملازمة للتفسير النقلى فى أى عصر ، وذلك لأن تيار التفسير النقلى

(١) نشأة التفسير فى الكتب المقتضية والقرآن ص ٣٦ .

امتد عبر العصور التالية ومع ذلك وقع الاختلاف والتناقض لتفاوت الاسانيد صحة وضعفا أحيانا ولسوء فهم الأقوال وتخريف الكلم عن مواضعه أحيانا أخرى ، وهذا نص ما قاله ابن تيمية : « الخلاف بين السلف في التفسير قليل وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد(١) » .

وكذلك فقد استشكل على الأستاذ جولد تسيهر ، معنى الاختلاف بين السلف، ووصف الروايات عن الصحابة بأنها مختلفة ومتعارضة ، وقطع أنه لا يوجد تفسير ماثور موحد للقرآن حيث يقول : من الظواهر التي لاحظناها حتى الآن يمكن استخلاص أنه لا يوجد تفسير ماثور موحد للقرآن ، فمن ناحية يروى عن صحابة مختلفين وجوه مختلفة وكثيراً متعارضة في تفسير مواضع من القرآن ، ومن ناحية أخرى تنسب إلى صحابي واحد بعينه أقوال مختلفة في دلالة بعض مفردات أو سائر تراكيب جملية ، وعلى هذا يمكن عد وجوه من التفسير مختلفة بعضها مع بعض ، ومتعارضة بعضها مع بعض ، تفسيراً بالعلم مع التسوية بينها جميعاً في الحق(٢) فقلوه (وجوه مختلفة) فاته أن الاختلاف اختلاف تنوع لانضاد وقوله (متعارضة) غير صحيح ؛ فإنه إذا صحت الأسانيد عن الصحابة فلن تجد ذلك التعارض الذي يزعمه ، وقوله (تنسب إلى صحابي واحد بعينه أقوال مختلفة) لم يفتن فيه إلى أن الأقوال تأتي عن طريق الأسانيد وإنما لاصطفاء القول الصحيح نقده الأسانيد توصلاً إلى أصوبها ، واختياراً للقول الذي حمله الإسناد الصحيح ، ثم نضرب صفحاً بعد ذلك عن الأسانيد الواهية بأقوالها المختلفة ، ولا يزعجنا بعد ذلك كثرة هذه الأقوال واختلافها .

ونعود إلى حديث ابن تيمية عن اختلاف التنوع ، فإنه ألحق قضية أسباب النزول بالقسم الثاني من اختلاف التنوع وهو التعبير عن الشيء الواحد ببعض أنواعه على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، فإن الآية المراد تفسيرها كان الصحابة يختلفون في ذلك التفسير ولكن كيف ؟ يأتي صحابي ويقول نزلت تمدح

(١) مقدمة في أصول التفسير ص ٣٣٣/١٣ .

(٢) مذاهب التفسير الإسلامى ص ١٠٤ .

فلاناً مثلاً ، ويأتى آخر ويقول نزلت تمدح فلاناً رجلاً آخر والحقيقة أن الآية لم تنزل بشأن هذين الرجلين فحسب ، وإنما هما نوعان فقط من الجنس كله للذى نزلت الآية لمدحه ، وما ينطبق على الآيات التى نزلت للمدح ينطبق على الآيات التى نزلت للذم أو التحذير أو الوعد والوعيد أو غير ذلك من الأحكام ، والعبارة - كما قال علماء الأصول - بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

وضرب ابن تيمية أمثلة على ذلك من القرآن الكريم :

فثلاث آية اللعان فى (سورة النور) قيل إنها نزلت فى عويمر العجلانى ، وقيل إنها نزلت فى هلال ابن أمية ، والحق أنها نزلت فى شأن هذين الرجلين وشأن كل من أراد أن يلاعن من زوجه إذا رآها متلبسة بالزنا ، وقوله تعالى : « ومن يؤلم يومئذ دُبره » قيل إنها نزلت فى بدر ، والحق أنها نزلت كذلك فى شأن الذى يفر يوم الزحف من المسلمين فى أى زمان وفى أى مكان .

ثم تعرض ابن تيمية بعد ذلك لسبب هذا الاختلاف فرأى أنه يكون لزول الآية مرتين بشأن حادثتين أو شخصين فيشهد صحابي حادثة معينة ، ويشهد صحابي آخر حادثة أخرى ، أو قد يكون اللفظ فى الغالب مشتركاً أو عامماً يتضمن معاني كثيرة فيذكر مفسر معنى واحداً ويذكر مفسر آخر معنى آخر ، ثم أشار إلى مدى تعبير الأقوال المختلفة عن المقصود ، وأكد أنها لا تعبر عن معنى الآية على سبيل التحقيق فهذا لا يستطيعه أحد وإنما على سبيل التقريب ، وضرب مثالا على هذا بقوله : فإذا قال أحدهم (أن تبسل) أى تحبس وقال الآخر : ترتبن ونحو ذلك لم يكن من اختلاف التضاد وإن كان المحبوس قد يكون مرتهاً وقد لا يكون ، إذ هذا تقريب المعنى كما تقدم وجمع عبارات السلف فى مثل هذا نافع جداً فإن مجموع عباراتهم أدل على المقصود من عبارة أو عبارتين (١) .

وقد ذكر ابن تيمية فى نص سابق أن اختلاف الصحابة فى الأحكام كان أكثر من اختلافهم فى التفسير ، وذلك لأن هذا المجال نطاق الاجتهاد فيه أوسع

وخاصة فيما لم يرد فيه نص من كتاب أو سنة ، وهذا المجال أيضاً هو الذى كان يقع فيه أحياناً اختلاف التضاد .

وأشار ابن تيمية أن من نماذج خلاف التضاد النادر الذى وقع بين الصحابة الخلاف فى تفسير آيات الأحكام ، أحكام العبادات والمعاملات ، وخاصة الأحوال التى جددت بعد موت النبي (صلى الله عليه وسلم) مثل (اجتماع الجسد والأخوة) وبالرجوع إلى كتب الفقه نجد مصداق ما قاله ابن تيمية ، فى باب الفرائض قال الإمام الشوكانى ملخصه : اختلف الصحابة فى الجسد اختلافاً طويلاً فى البخارى يروى عن على وعمر وزيد بن ثابت وابن مسعود فى الجسد قضايا مختلفة . وروى عن ابن عباس أنه جعل الجسد كالأب . وكان من رأى أبى بكر وعمر أن الجسد أولى من الأخ . وروى عن على وابن مسعود وزيد بن ثابت والأكثرين : ولا يسقط الإخوة الجسد بل يقاسمهم بخلاف الأب وإن اختلفوا فى كيفية المقاسمة . . . (١) .

ثم نجد أن ابن تيمية يعزو هذا الضرب من اختلاف الصحابة إلى أربعة أسباب جوهرية هى :

- ١ - خفاء الدليل ، وذلك مشروح فى مصنف آخر إذ يقول : كأن يكون الحديث قد بلغ الصحابي وثبت عنده لكن نسيه (٢) .
- ٢ - عدم سماع الدليل : يريد بذلك ألا يكون الحديث قد بلغه على الاطلاق .
- ٣ - الغلط فى فهم النص : أى عدم فهم المراد بالنص من الاحكام .
- ٤ - اعتقاد معارض راجح : أى لم يأخذ صحابي بدليل أخذ به صحابي آخر لاعتقاد أن ما عنده هو الراجح (٣) .

الاتجاهان الأساسيان فى التفسير :

وهنا يشرع ابن تيمية فى تناول الاتجاهين الأساسيين اللذين لا يخلو منهما

(١) محمد بن على بن محمد الشوكانى : نيل الأوطار ٦ / ٦٩ ، ٧٠ الطبعة الأخيرة الحلبي - مصر .

(٢) أنظر : رفع الملام عن الأمة الأعلام ص ٩ القاهرة ١٣٨٧ .

(٣) أنظر مقدمة فى أصول التفسير ١٣ / ٣٤٤ .

أى تفسير : الاتجاه الثقلي أو التفسير بالمأثور ، والاتجاه العقلي أو التفسير بالرأى أو الاجتهاد أو الاستنباط :

الاتجاه الثقلي :

أدرك ابن تيمية أن التفسير بالمأثور لا يصل إلينا إلا عن طريق الرواية أو الاسناد ، وأن الأسانيد ليست سواء في الصحة والضعف ، ومن ثم فقد أنشأ بين الطرق المختلفة التي يسير عبرها التفسير إلينا وأياها له العاقبة الحسنى ، وأياها له العاقبة السوأى ، ولاشك أن خير السبل سلامة هو الإسناد الصحيح الذى يعطينا الحديث الصحيح ، وقد قال أهل العلم بالحديث في تعريفه : إنه الحديث المسند الذى يتصل اسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط حتى ينتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى منتهاه من صحابى أو من دونه ولا يكون شاذاً ولا معللاً^(١) ، ويلاحظ أنه لم يورد ذكراً للحديث الحسن في مقدمته ، إذ الحديث الحسن في اصطلاح الترمذى هو نوع من الحديث الضعيف خف ضعفه في اصطلاح من قبله ، ومنهم أحمد ابن حنبل للذى تفقه ابن تيمية على مذهبه وأشار إلى موقفه من الحديث الضعيف قاللاً : ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث للضعيف الذى ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط ، عليه ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين : صحيح وضعيف ، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به وإلى ضعيف حسن . . . وأول من عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام : صحيح وحسن وضعيف هو أبو عيسى الترمذى في جامعه ، والحسن عنده ما تعددت طرقه ولم يكن في رواه منهم وليس بشاذ ، فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفاً ويحتج به...^(٢) .

والاسناد الصحيح عن المعصوم لاشك أنه حجة في التفسير وغيره ، ومن هنا ذكر ابن تيمية أنه إذا صح النقل صدق الخبر - كامم صاحب موسى أنه الخضر ، وإن لم يصح النقل لم يصدق الخبر مثل ما روى عن لون كلب

(١) ابن كثير : اختصار علوم الحديث ص ٢١ - القاهرة ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م الطبعة الثانية

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١/ ٢٥٢ .

أهل الكهف والبعض الذي ضرب به موسى البقرة ، وفي مقدار سفينة نوح وما كان خشبها ، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر وغير ذلك فإنه مما يؤخذ عن أهل الكتاب وموقفنا منهم معروف ، فإذا روى عنهم ما يوافق الكتاب والسنة صدقناه ، وإذا روى عنهم ما يخالف الكتاب والسنة كذبناه ، وما روى عنهم عدا ذلك لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم فاما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه ، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه (١) » .

ثم تحدث ابن تيمية عما دون الصحيح عن المعصوم من الطرق التي ينتقل عبرها التفسير ، ونحس في حديثه أنه في محاولة دفاعية عن هذه الطرق التي قد يكون في نفس الدارس شك منها ، وإذا استقر هذا الشك فقد ضاعت قيمة التفسير بالمأثور .

وتطالعنا أول خطوة في هذه المحاولة الدفاعية عند حديثه عن « الموقوف » على الصحابي ، ويقصد بالموقوف ما روى عن الصحابة من قول أو فعل أو تقرير ، كأن يقول الراوى قال عمر بن الخطاب كذا أو فعل علي بن أبي طالب كذا ، أو فعل كيت وكيت أمام أبي بكر فأقره ولم ينكره (٢) .

ويرى ابن تيمية أنه يحتاج بهم إن صح النقل عنهم لسببين :

١ - احتمال سماعه من النبي - صلى الله عليه وسلم - أقوى .

٢ - نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل وفي حدود المسموح به .

وقد اتجه بعض العلماء إلى إضعاف الموقوف عموما ، صح النقل عن الصحابي أم لم يصح ، وحجتهم في ذلك أن للحديث المروي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قداسة ليست لحديث سواه ولو كان صحابيا جليلا .
ولكننا - من جانبنا - نؤيد جواز الاحتجاج بالموقوف إذا صح النقل

(١) مقدمة في أصول التفسير ١٣/٣٤٥ .

(٢) أنظر د. صبحي الصالح . علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٨ - دار العلم -

بيروت ط ٥ سنة ١٩٦٩ .

« لاننا حين نحكم له بالصحة أو الحسن إذا توافرت فيه شروط أحدهما نعلم يقيناً أننا إنما نصحح أو نحسن حديث الصحابي لا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم نكذب - والحال هذه - عليه صلوات الله وسلامه عليه - لا ساهين ولا متعمدين ولم نضع في فيه ما لم يتلفظ به ، ووصفنا للموقوف بالصحة أو الحسن لا يعنى وجوب عملنا به ، وإنما نبيح لأنفسنا العمل بما ثبت منه أنه لا مجال للرأى والاجتهاد فيه (١) » .

ويقدم ابن تيمية خطوة أخرى في محاولته الدفاعية عند حديثه عن « المقطوع » على التابعى وهو ما روى عن التابعين من قول أو فعل أو تقرير ، ورأى ابن تيمية أنه يحتج بهم إذا انفقوا على قول صح الثقل عنهم فيه ولم يأخذوه عن أهل الكتاب . ويذكر للتابعين أنهم ما كانوا يتعمدوا الكذب في الحديث - ولهذا التشديد فى الإعتماد على أقوالهم سببان :

١ - ليس هناك أدنى إحتمال فى سماعه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٢ - نقل التابعين عن أهل الكتاب أكثر .

وللإمام أبى حنيفة رأى مشهور فيه ، فهو على رغم إدراكه عدداً من الصحابة كأنس بن مالك وعبد الله بن عباس رض الله عنهما - يقول :

« ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم فعلى العين والرأس وما جاء عن الصحابي تخبرنا وأما ما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال » وأوضح من قوله هذا أنه يجعل المقطوع ضعيفاً لا يحتج به ولذلك مالت مدرسة الرأى التى هى مدرسته - إلى تفضيل العمل بالقياس الظاهر على العمل بما ورد مقطوعاً ، وهكذا نجد « المقطوع » صار مسألة خلافية بين الأئمة من حيث حجيته ، والذي أراه أن التابعى الكبير كسعيد بن المسيب إذا صح النقل عنه يجوز الاحتجاج به لأنه تلقى علمه عن الصحابة وخاصة فيما لا مجال للرأى فيه ، أما من دون ذلك من التابعين فلا يجوز الاحتجاج بهم إلا إذا أجمعوا على رأى معين ، وعلى ذلك نتفق مع الدكتور

(١) أنظر ابن حجر : شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ص ٢٩ - القاهرة

صباحي الصالح إذ يقول : بيد أن الرأي المخفّر أن « المقطوع » بوصف كذلك بالصحة أو الحسن أو الضعف - تبعاً لحال إسناده ومثته - وأن تصحيحه أو تحسينه لا يعين أنه مأخوذ عن الصحابة ، فضلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ بل يعين مجرد روايته عن التابعين أنفسهم فلا يجوز أن نحتج منه إلا بما جاء عن أكابر هؤلاء التابعين ، كسعيد بن المسيب والشعبي والتخمي ومسروق الذين أتيح لهم أن يعاصروا أكابر الصحابة رضوان الله عليهم » (١) .

ويواصل ابن تيمية جهده تمهيد الطرق التي ينتقل من خلالها التفسير ، ونصل معه إلى قضية الإرسال ، والمرسل هو ما سقط منه الصحابي كقول نافع : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل بحضرته ونحو ذلك (٢) ومن أمثلته الحديث الذي فسر به قوله تعالى : « لا ما ظهّر منها » في سورة النور ، فقد روى أبو داود في سننه : حدثنا يعقوب بن كعب الإنطاكي ومؤمل بن الفضل الحرائي قالا : حدثنا للوليد عن سعيد بن بشير عن قتادة عن خالد بن دريك عن (عائشة) رضی الله عنهما : أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق فأعرض عنها وقال : يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وأشار إلى وجهه وكفيه . لكن قال أبو داود وأبو حاتم الرازي : هذا مرسل ، خالد بن دريك لم يسمع من عائشة (٣) .

وهناك تعريف آخر للحديث المرسل يقول : والمرسل ما إنقطع إسناده وهو أن يروي عن من لم يسمع منه فيترك بينه وبينه واحداً في الوسط فلا يخلو ذلك من أحد أمرين : إما أن يكون من مراسيل الصحابة أو من غيرها (٤) وهذا التعريف أدق وأشمل فقد أفاد أن الصحابي يمكن أن يرسل الحديث ،

(١) علوم الحديث ومصطلحه ص ٣١٠ .

(٢) جمال الدين القاسمي : قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص ١١٤ - مطبعة

ابن زيدون بدمشق ١٣٥٣هـ - ١٩٢٥ م .

(٣) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ٤٨/٦ .

(٤) أبو اسحق الشيرازي : المعجم في أصول لفقه ص ٤٩ - مصر الطبعة الأولى

وكذلك التابعى ، وأفاد كذلك أن علة ضعف المرسل هو إنقطاع السند مطلقاً فيدخل فى معنى المرسل إذن المنقطع والمعضل وهذا هو ما فطن إليه بعض الباحثين ، فقد قال الدكتور النعمان القاضى : « والبعض يسمى الحديث المعضل مرسلًا على مذهب من يسمى كل ما لا يتصل إسناده مرسلًا (١) ومعلوم أن المنقطع هو ما سقط من سلسلة إسناده رجل واحد أو جاء فيها رجل مبهم ، والمعضل ما سقط من سلسلة إسناده رجلان ، وإذا حكمتنا اللغة فى مفهوم مصطلح « المرسل » وجدنا فعلاً أنه يشمل كل حديث أو خبر فقد الإتصال فى السند ، ووجدنا أن الصحابي يمكن أن يرسل الحديث دون أن يقيده بالصحابي الذى روى عنه ، وأن التابعى يمكن أن يرسل الحديث دون أن يقيده بالصحابي الذى روى عنه كذلك .

وقد تحدث ابن تيمية فى غير المقدمة حديثاً دقيقاً عن المرسل ، وإن كان من رأيه أن المرسل هو الذى يرويه من دون الصحابة ولكنه ساق الآراء الأخرى حيث يقول : أما المرسل من الحديث أن يرويه من دون الصحابة ولا يذكر عن أحد من الصحابة ويحتمل أنه أخذه من غيرهم ، ثم من الناس من لا يسمى مرسلًا إلا ما أرسله التابعى ومنهم من يعد ما أرسله غير التابعى مرسلًا ، وكذلك ما يستقط من إسناده رجل فمنهم من يخصه باسم المنقطع ومنهم من يدرجه فى اسم المرسل ، كما أن فيهم من يسمى كل مرسل منقطعاً وهذا كله سائغ فى اللغة (٢) .

والمهم فى القضية هو مدى حجية المراسيل إذا أتى التفسير عن طريقها ، وابن تيمية له رأى مستقل فى هذه القضية فقد قضى « أن المراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصداً أو الإتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعاً ، فإن النقل إما أن يكون صدقاً مطابقاً للخبر وإما أن يكون كذباً تعمد صاحبه الكذب أو أخطأ فيه ، فتنى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقاً بلا ريب ، فإذا كان الحديث جاء من جهتين .

(١) الحديث الشريف رواية ودراية ص ١١٢ - القاهرة ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ٣٨/١٨ .

أو جهات. وقد علم أن المُخْبِرِينَ لم يتواطأ على إختلافه ، وعلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه إتفاقاً بلا قصد علم أنه صحيح « (١) . يريد أن يقول أن ما جاءك من التفسير عن طريق مثل هذه المراسيل فهو صحيح . يعتمد عليه .

وبعد أن حدثنا ابن تيمية عن الإسناد الصحيح عن المعصوم وهو الذى يعتمد فى الدرجة الأولى ، وحدثنا عما يليه من الإسناد الحسن ، ثم بدد ضباب الشكوك عما دون ذلك من الموقوف على الصحابي والمقطوع على التابعى ومراسيل الصحابة والتابعين إذا به يبعث الطمأنينة فى أنفسنا عما يتعلق « بخبر الواحد » والحديث الأحادى - فى الإصلاح - ما لم يجمع شروط التواتر وقد يتفرد به واحد فيكون غريباً ، أو يعزز برواية اثنين فأكثر فيكون عزيزاً ، أو يستفيض فيكون مشهوراً فلا يفيد وصفه بالأحادى أنه خبر الواحد دائماً (٢) .

ومعلوم أن المتواتر لاخلاف بين المتحدثين فى حجيته وأنه يوجب العلم القطعى اليقينى ، وإنما اختلفوا فى الحديث الصحيح الأحادى ، فالنوى فى التقريب يراه ظنى الثبوت ، وأكثر أهل الحديث يقطعون منه بما أخرجه الشيخان البخارى ومسلم ، وبعضهم يرجحون أن الأحادى سواء أخرجه الشيخان أو سواهما يفيد العلم القطعى اليقينى كالمتواتر بقسميه اللفظى والمعنوى على حد سواء ، وقال ابن حزم : إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب العلم والعمل معاً (٣) .

ويرى ابن تيمية أنه إذا اجمع أهل العلم بالحديث على تصديقه يجب العمل به ، وحتى إن لم يصلح العمل به فى الأحكام فلا أقل من صلاحيته للشواهد والاعتبار ، وهذا ما قرره فى مصنفه الخاص عن علم مصطلح الحديث حيث

(١) مقدمة فى أصول التفسير ٣٣٧/١٣ .

(٢) أنظر ابن حجر : شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ص ٦ .

(٣) ابن حزم الأندلس : الإحكام فى أصول الأحكام ١/١١٩ - تحقيق أحمد شاكر -

طبعة الخانجى بالقاهرة ١٣٤٥ هـ .

يقول : وخير الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وهو قول أكثر أصحاب الأشعري كالأسفرائيني وابن فورك ، فإنه وإن كان في نفسه لا يفيد إلا الظن لكن لما اقترن به إجماع أهل العلم بالحديث على تلقيه بالتصديق ، كان بمنزلة إجماع أهل العلم بالفقه على حكم مستندين في ذلك إلى ظاهر أو قياس أو خبر واحد ، فإن ذلك الحكم بصير قطعياً عند الجمهور ، وإن كان بدون الإجماع ليس بقطعي لأن الإجماع معصوم ، فأهل العلم بالأحكام الشرعية لا يجمعون على تحليل حرام ولا تحريم حلال ، كذلك أهل العلم بالحديث لا يجمعون على التصديق بكذب ولا التكذيب بصدق ، وتارة يكون علم أحدهم لقرائن تختف بالأخبار توجب لهم العلم ، ومن علم ما علموه حصل له من العلم ما حصل لهم ، (١) :

ثم يشيد ابن تيمية بعلم عظيم من علوم الحديث الشريف وهو علم (علل الحديث) حيث يرجع له الفضل في كشف العلل القادحة في صحة الحديث وإن كان سنده يبدو - في الظاهر - جيداً ، واستطاع العلماء الراسخون في هذا العلم أن يكشفوا عن أغلاط وقع فيها كبار المحدثين مثل الإمام مسلم وغيره ، والذي يريد أن يقوله ابن تيمية إن الحديث أو الخبر إذا مر بسلام بين أيدي العلماء بهذا العلم فلا يصح أن نستريب فيه بعد ذلك ، فهم ضرب من العلماء وقفوا حياتهم على هذا الفن وأوتوا علماً وموهبة وخبرة لم تتح لغيرهم .

وقد عرض لنا ابن تيمية طرفاً من جهد العلماء الناقدين في هذا المجال وأنهم دققوا في علل الأحاديث جميعها بالنظر إلى سندها ومتنها ، ولا يصرفهم عن ذلك شرف جامعها أو علو منزلته ، وضرب المثال بحديث أورده الإمام مسلم في جامعه ، يقول ابن تيمية : ومثال ذلك حديث مسلم : « إن الله خلق البشرية يوم السبت ، وخلق الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر يوم الإثنين ، وخلق المكروه يوم الثلاثاء ، وخلق النور يوم الأربعاء ، وبث فيها الدواب

يوم الخميس ، وخلق آدم يوم الجمعة . ثم يقول بعد إثبات نهر الحديث :
فان هذا طعن فيه من هو أعظم من مسلم مثل يحيى بن معين ومثل البخارى
وغيرهما ، وذكر البخارى أن هذا من كلام كعب الأحبار ، وطائفة اعترت
صحته مثل أبى بكر بن الانبارى وأبى بكر بن الجوزى وغيرهما ، والبيهقى
وغيره وافقوا الذين ضعفوه - ثم نجد أن هيبة الإمام مسلم لم تمنع ابن تيمية
من الشهادة ضده فيقول على الفور موافقا للذين ضعفوا الحديث : (وهذا
هو الصواب) ولم يطلقها دعوى بلا دليل ، فيقول بوصفه عالما بعلم
الحديث : لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما
فى ستة أيام ، وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة فيلزم أن يكون أول
الخلق يوم الأحد وهكذا هو عند أهل الكتاب ، وعلى ذلك تدل أسماء الأيام
وهذا هو المنقول الثابت فى أحاديث وآثار أخر ، ولو كان أول الخلق يوم
السبت وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق فى الأيام السبعة ، وهو خلاف ما أخبر
به القرآن ، وهكذا اكتشف ابن تيمية أن العلة القادحة فى صحة الحديث كانت
فى المتن ، بينما انصرف معظم أهل الحديث إلى اكتشاف العلة القادحة
فى السند ، ولكن اكتشاف علة المتن تحتاج إلى مزيد من سعة العلم وطول
الخبرة ونور المهوبة وقد أوتى ابن تيمية هذا كله ، ولا يفوته أن يشير أن
غيره من أئمة الحديث اكتشفوا العلة فى السند حيث يقول : مع أن حذاق أهل
الحديث يثبتون علة الحديث من غير هذه الجهة وأن راويه فلان غلط فيه لأمر
يذكرونها وهذا الذى يسمى معرفة علة الحديث يكون الحديث إسناده فى
الظاهر جيدا ، ولكن عرف من طريق آخر أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف
أو أسنده وهو مرسل أو دخل عليه حديث فى حديث ، وهذا فن شريف... (١)

وهكذا تبين لنا أن علم علة الحديث تتجلى أهميته فى كونه علما يبحث
عن الأسباب الخفية الغامضة من حيث إنها تقدح فى صحة الحديث كوصل منقطع
ورفع موقوف وإدخال حديث فى حديث وما شابه ذلك (٢) .

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ١٩/١٨ .

(٢) أنظر : محمد عبد العظيم الزرقانى : المهمل الحديث فى علوم الحديث القاهرة ١٣٦٦ هـ

ومن كتب في هذا العلم : ابن المديني توفى ٢٣٤ هـ والإمام مسلم ت ٣٦٦ هـ وابن أبي حاتم ت ٣٢٧ هـ ، وعلى بن عمر الدارقطني ت ٣٧٥ هـ ومحمد بن عبد الله الحاكم ت ٤٥٥ هـ وابن الجوزي ت ٥٩٧ هـ^(١) ، وينبغي أن يذكر أن البخاري أحذق وأخير بهذا الفن من مسلم ولهذا لا يتفقان على حديث إلا يكون صحيحا لا ريب فيه قد اتفق أهل العلم على صحته (٢) .

ثم يشير ابن تيمية إلى فريقين من الناس كل منهما له موقف غير محمود من الحديث وهما : فريق يببالغ في التضعيف من أهل الكلام ونحوهم ، وفريق يببالغ في التصحيح ممن يدعى اتباع الحديث والعمل به وكل منهما فعل ذلك بغير هدى أو بينة أو إثارة من علم ، فما حقيقة أمرهما ؟ إنهما طرفان : طرف من أهل الكلام ونحوهم ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله لا يميز بين الصحيح والضعيف فيشك في صحة أحاديث أو في القطع بها ، مع كونها معلومة مقطوعا بها عند أهل العلم به : وطرف ممن يدعى اتباع الحديث والعمل به كلما وجد لفظا في حديث قد رواه ثقة أو رأى حديثا بإسناد ظاهره الصحة يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته ، حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة أو يجعله دليلا في مسائل العلم ، مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط (٣) .

ويفهم من ذلك النص أن الأساس في قبول حديث أورده هو تقديم الحججة والدليل على ذلك ، ولن يتأتى الدليل إلا لمن حذق علوم الحديث وفهم مصطلحه وتمرس في الفن حتى اهتدى إلى سبيل الصواب .

وإلى هنا تنتهي طرق الحديث : الصحيح الذي يعول عليه ، وما دون ذلك من طرق كان يرجى التعويل عليها وهي التي دافع عنها ابن تيمية وحذر من التشكك فيها ، وتصل إلى سبيل خطيرة ألقاها ابن تيمية عوجا وهي

(١) أنظر د . صبيح الصالح علوم الحديث ومصطلحه ص ١١٢ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٩/١٨ ، ٢٠٠ .

(٣) مقدمة في أصول التفسير ٣٥٣/١٣ - مصر ١٣٠٧ هـ .

الموضوعات وهى التى حذر ابن تيمية من التهاون بها أو التعويل عليها وندد
يقوم سودوا بها تفاسيرهم وأفسدوا على الناس دينهم(١) .

ومما قيل فى تعريف الموضوع : إنه الخبر الذى يختلفه الكذابون وينسبونه
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم افتراء عليه(٢) .

وقيل فيه : هو المختلق على النبى صلى الله عليه وسلم المكذوب عليه ،
وهو شر أنواع الضعيف وتحرم روايته إلا مقرونا ببيان وضعه(٣) » .

وهذا تعريف صائب إلا أنا لا نميل إلى جعل الموضوع نوعاً من الضعيف
لأن الضعيف يرجى له الصحة أو الحسن بشرائط يعرفها أهل الحديث ولكن
الموضوع ليس حديثاً على الإطلاق وإنما هو افك مفترى . فالموضوع يخالف
النقل الصحيح والعقل الصريح ويصطدم مع كافة أصول الشريعة ولهذا قال
السيوطى : إذا رأيت الحديث يبين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض
الأصول فاعلم أنه موضوع(٤) .

فالوضاع لا يهجم فى شىء صحة المتن ولا سلامة السند بعد هذا
التجرؤ الشديد وهذه الوقاحة البالغة ، وأكثر ما يكون الاختلاق من تلقاء
نفس الوضاع بألفاظ من صياغته وإسناد من نسجه ، وقد يلجأ بعض المفترين
إذا لم يتح لهم خيال خصيب يقدرهم على الوضع إلى اصطناع إسناد مكذوب
ينتهون به إلى النبى صلى الله عليه وسلم واضعين فى فيه حكمة رائعة أو كلمة
جامعة ، أو مثلاً موجز(٥) .

وقد عرض لنا ابن تيمية نماذج من الموضوعات التى انبثت فى كتب
التفسير ، وانطلت على كثير من المفسرين وراجت عند العامة من الناس ، منها
ما يروى فى باب الفضائل وحديث يوم عاشوراء وأمثاله ، والحديث الذى يروى
فى فضائل سور القرآن سورة سورة وحديث على فى تصدقة بخاتمه الصلاة ،

(١) انظر مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٥٤ .

(٢) السيوطى : تدريب الراوى شرح تقريب النواوى ص ٩٨ .

(٣) د . عبد الله محمود شعاته : علوم الحديث ص ٨١ - القاهرة ١٩٧٤ م .

(٤) تدريب الراوى شرح تقريب النواوى ص ١٠٠

(٥) نظر ابن حجر : شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ص ٢٠ .

ومثل ما روى في قوله : « ولكل قوم هاد » أنه على ، وقوله : « ونعميكا أذنٌ واعية » أذنك يا علي (١) .

وقد بدأ ظهور الوضع في سنة إحدى وأربعين بعد الهجرة على عهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب كرم الله وجهه حين تنازع المسلمون شيعة وأحزابا وانقسموا سياسيا إلى جمهور وخوارج وشيعة ، وركبوا - كما قال ابن عباس : الصعب والذلول من الإكثار من التحديث للأهواء، فكان الانتصار للمذاهب منذ أول الأمر أهم الأسباب الداعية إلى وضع الأخبار واختلاق الأحاديث (٢) .

ومع عرض ابن تيمية لنماذج من الموضوعات ، فقد ذكر لنا نماذج من المفسرين الذين ابتليت كتبهم بهذه الأخبار الموضوعية ، ومن أمثال هؤلاء الثعلبي والواحدى والزنجشري ، والحق أن أكثرهم إسرافا في إيراد الموضوعات وأقلهم بصرا بدرجة صحة الحديث ، هو الثعلبي ولذلك عبر عنه ابن تيمية بأنه (كان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع) . وانتهى كثير من الباحثين إلى ما انتهى إليه ابن تيمية فقال الدكتور الذهبي : الثعلبي في (الكشف والبيان عن تفسير القرآن ت ٤٣٧ هـ) يروى غرائب الاسرائيليات وأباطيلها دون إسناد أو تعقيب عليها (٣) ، وقال كذلك : « والحق أن الثعلبي رجل قليل البصاعة في الحديث بل ولا أكون قاسيا عليه إذا قلت أنه لا يستطيع أن يميز الحديث الموضوع من غير الموضوع وإلا لما روى في تفسيره أحاديث الشيعة الموضوعية عن علي وأهل البيت وغيرها من الأحاديث التي اشتهر وضعها وحذر العلماء من روايتها (٤) » .

ويعود ابن تيمية إلى بعث الطمانينة في نفس قارئ التفسير ودارسه خشية الرُوع الذي قد يتسرب إلى روعه من جراء خطر الموضوعات ، فيذكرنا أن الله تعالى كما نصب الأدلة على صدق الصحيح والحسن من الأحاديث

(١) مقدمة في أصول التفسير ص ٣٥٤ .

(٢) أنظر هـ . صبحي الصالح : علوم الحديث ومصطلحه ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٣) د محمد حسين الذهبي : الاسرائيليات في التفسير والحديث ص ٢٠٧ .

(٤) نفس المؤلف : التفسير والمفسرون ١/٢٣٤ .

والأخبار فقد نصب الأدلة كذلك على كذب الموضوع منها ، وقبض الله العلماء الراسخين في علوم الحديث ليميزوا لنا الصحيح الصادق من البهرج الزائف ، وقدم لنا ابن تيمية « البغوى » نموذجا للمفسر الذى صان تفسيره من الأحاديث الموضوعية والآراء المبتدعة وكما أثنى ابن تيمية على تفسير البغوى فقد أثنى عليه كثير من الباحثين ومما قيل فيه : « تفسير معالم التنزيل للبغوى ت ٥١٠ هـ أحسن وأسلم من كثير من كتب التفسير بالمأثور وهو متداول بين أهل العلم » (١) .

وفى نهاية هذا الحديث عن النزعة التقليدية فى التفسير يكون من المهم ن نحدد مدى اعتماد الدارس على هذا اللون من التفسير ، ويرى لنا ابن تيمية من عناء البحث فيقول : إن المنقولات التى يحتاج إليها فى الدين قد نصب الله الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره (٢) إذن الصحيح بين والضعيف بين والموضوع بين ودونك ما صحح من التفاسير فاقرأ وتدبر واعمل .

(ب) الاتجاه العقلى :

ونمضى مع التفسير فى رحلته التاريخية فقد غلب عليه - فى أول الأمر - النزعة التقليدية - كما تبين لنا مما سبق - وكانت المنقولات تتناقل عن طريق الرواية الشفوية حتى وصلنا إلى مرحلة التدوين فى عهد تابعى التابعين كما نافشنا من قبل ، والحق أن بوادر التدوين ظهرت على أيدي أئمة الحديث من علماء السلف ، ولم يكن التفسير إلا بابا من أبواب الحديث الكثيرة التى شرع هؤلاء الأئمة فى تدوينها فى أوائل القرن الثانى الهجرى ، ومما يحمده هؤلاء الأئمة أن منقولاتهم المدونة دونت بالأسانيد وهذا يعين بلا شك على تعرف حال المروى صحة أو ضعفا ، لأن أحوال الرجال وما يتعلق بهم من جرح وتعديل وغير ذلك كانت معروفة لديهم ، ويتقدم التفسير خطوة انفصل فيها عن كتب الحديث ولم يعد مجرد باب من أبوابه ، وإنما أصبح علما مستقلا بنفسه وبدأنا نرى الكتب الجامعة التى تفسر السور والآيات على حسب

(١) نفس المؤلف : المرجع السابق ١/ ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٢) مقدمة فى أصول التفسير ١٣/ ٣٤٦ .

ترتيبها في المصحف ودون تحت كل آية ما يخصها من روايات مأثورة؛ وخير من يمثل مرحلة استقلال التفسير المأثور بالتدوين هو ابن جرير الطبري المتوفى ٣١٠ هـ .

ولا يفوت أى مؤرخ أو باحث في التفسير أن يتكلم عن الطبري ومنهجه ومنزلته في التفسير مهما كان المنهج التفسيري الذي يتناوله الباحث ، إذ أن ابن جرير له فضل على النزعتين النقلية والعقلية معا ، وإن كان جهده العقلي اقتصر على النقد وحسن الاستنباط وهذا هو المطلوب من المفسر ، أذلك خير أم الخوض في آراء لا يعلم سوى الله محمودة هي أم مذمومة ، ولهذا أننى ابن تيمية على الطبري في مبحثه عن النزعة العقلية ووصفه بأنه من أجل التفاضل وأعظمها قدرا على الإطلاق^(١) . ومن خبز ما قاله الباحثون عن الطبري ومنهجه ما قاله الدكتور مصطفى الجويني : « والرجل في التفسير يعرض الروايات النقلية ويصحح منها ويزيف فنهج الرجل العلمى هو أن يجمع التراث تاريخيا أو فقهيا أو تفسيريا ويجرى فيه عملية نقد وفق مقاييس يضع أسسها في مقدمة تأليفه ، ولهذا فإن الطبري وإن كان ينتمى كله إلى مدرسة التفسير النقلى إلا أنه يعد مفسرا ناقدا ، وإذا كان رجال الحديث حتى عصره يسلطون مقاييسهم النقدية أكثر ما يسلطون على رجال السند في الحديث فيجرحون منها أو يعدلون ، فإن الطبري يشيع المقياس النقدى في الروايات ذاتها وفي المتن نفسه ، وإن لم يغفل مع ذلك نقد أصحاب الروايات إن كان فيهم مغرزا ، وليس هذا كله بالقليل في حق رجل كالطبري ، أصيل المنهج محكم الخطة العلمية^(٢) » .

ويعضى الطبري مع رهط المفسرين الكرام ويحيى قوم آخرون نستطيع أن نرى بوضوح في تفاسيرهم أن الروايات المأثورة قد تحفظوا من أسانيدھا تماما ، وبذلك اختلط الصحيح بالعليل ، بينما كنا نجد أن روايات الطبري مسندة

(١) أنظر مقدمة في أصول التفسير ١٣/٣٦١

(٢) مناهج في التفسير ص ٤٣١ ، ٣٣٢

وأنظر كذلك : أحمد أمين : ضحى الإسلام ١٤٨/٢ - ١٦٩ .

ظهر الإسلام ٣/٣٨ .

وهو القائل (من أسند لك فقد حملك) - هذه ناحية ومن ناحية أخرى وجدنا غلبة الجانب العقلي على الجانب النقلى فقد دونت علوم اللغة ، ودون النحو والصرف وترجمت كتب كثيرة من كتب الفلاسفة ، وتشعبت مذاهب الخلاف الفقهي والعقدي ، وظهر التعصب المذهبي قائما على قدمه وساقه في العصر العباسي ، وقامت الفرق الإسلامية بنشر مذاهبها والدعوة اليها ، وكان من نتيجة ذلك كله أن امتزجت كل هذه العلوم وما يتعلق بها من أبحاث بالتفسير حتى طغت عليه ، وغلب الجانب العقلي على الجانب النقلى ، وصار أظهر شيء في هذه الكتب هو الناحية العقلية ، وان كانت لا تخلو مع ذلك من منقول يتصل بأسباب النزول أو بغير ذلك من المأثور ، كما كان من نتيجته - أيضا - تحكّم المعتقدات المذهبية في عبارات القرآن تحكما كثيرا مما يخرج بالنص القرآني عن معناه المراد ، فوجدنا كل من برع في فن من الفنون يغلب على تفسيره بصورة واضحة - فنه الذى برع فيه : فالنحوى أكبرهم الاعراب وسرد مسائل النحو وفروعه كأبي حيان في تفسيره (البحر المحيط) وصاحب العلوم العقلية : جل عنايته بأقوال الحكماء والفلاسفة وذكر شبههم والرد عليها ، كالفخر الرازى في تفسيره (مفاتيح الغيب) ، والفقير مبلغ هم واهتمامه مسائل الفقه وتفريعاتها وذكر أدلتها كالجصاص وأبي بكر بن العربي ، وصاحب التاريخ يكثر من ذكر قصص وأخبار من سلف وكثيرا ما يخطط الصحيح منها بالأساطير والخرافات كما في تفسير الثعلبي والحازن ، وأصحاب المذاهب الدينية والمواجيد الصوفية ركزوا في تفاسيرهم على ما يهمهم من تأييد المذهب أو شطحات التصوف ، وهكذا فسر كل صاحب فن أو مذهب بما يتناسب مع فنه أو يشهد لمذهبه (١).

وقد حصر ابن تيمية التفسير العقلي بالرأى في ثلاث صور ، ويبدو من عرضه لها أنه غير راض عنها جميعا ، لأنها تلتقي في عيب مشترك وهو العدول عن مذاهب الصحابة والتابعين وهو يرى أن من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم الى ما يخالف ذلك كان مخطئا في ذلك بل مبتدعا وان كان

(١) أنظر : د. محمد حسين الذهبي : الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن ص ١٥ دار

مجتهدا مغفورا له خطؤه ، فالمقصود بيان طرق العلم وأدلتها وطرق الصواب ، ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم وانهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه ، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعا (١) .

أما الصور الثلاث التي حصر فيها النزعة العقلية في التفسير فهي :

١ - قوم أخطأوا في الدليل والمدلول (أو اللفظ والمعنى) .

٢ - قوم أخطأوا في الدليل فقط (أى المراد باللفظ فقط) .

٣ - قوم نظروا في ألفاظ القرآن واكتفوا بالمعاني اللغوية لها .

والاتجاه الأول: تمثله الفرق الإسلامية المبتدعة الذين ضلوا عن الحق أو استكبروا عنه مثل المعتزلة والخوارج والشيعة ومنشأ الضلال أنهم اعتقدوا معاني باطلة وجعلوها أصولا وحملوا ألفاظ القرآن عليها ؛ وبلغ بهم الشطط أنهم لما وجدوا اللفظ القرآني عصيا عليهم لجأوا الى تحريف الكلم عن موضعه يضاهئون الذين ضلوا واستكبروا من أهل الكتاب من قبلهم ، وكان ابن تيمية محقا حينما قرر أن خطأهم كان في الدليل والمدلول أى في اللفظ والمعنى معا، وليكن مثالنا عن المعتزلة فانهم ابتدعوا أصولا خمسة يسمونها : التوحيد ؛ والعدل ، والمنزلة بين المنزلتين ؛ وانفاذ الوعيد ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ثم اخترعوا معانيها الاصطلاحية من تلقاء أنفسهم ، ونكثني للتمثيل بأصل التوحيد ، لنرى كيف تعسفوا فيما تعسف وتكلفوا فيما تكلف في تأويل الآية حتى تتفق مع المعنى الاصطلاحى لتوحيدهم الذى مضمونه نقي الصفات وهذا يستلزم أن الله لا يرى وأن القرآن مخلوق وأنه ليس فوق العالم وأنه لا يقوم به علم ولا قدرة ولا حياة ، ولا سمع ولا بصر ولا كلام ولا مشيئة ولا صفة من الصفات (٢) . ومما جاء في أمالى الشريف المرتضى عند تفسير

(١) مقدمة في أصول التفسير ١٣/٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٢) أنظر : مقدمة في أصول التفسير ١٣/٣٥٧ .

قوله تعالى « وجوهٌ يومئذٍ ناظرةٌ الى ربِّها ناظرةٌ » (١) ما يفهم منه الخطأ في المدلول والدليل فقد رفضوا المعنى الصحيح وهو رؤية الله في الجنة لأنه يتعارض مع أصل التوحيد إذ رؤيته تستلزم التحيز في مكان ويعنى هذا الجسمية التي هي من صفات الحوادث ، وأقروا معنى باطلا ودو انتظار المؤمنين لمجرد الثواب والنعمة وهذا هو الخطأ في المدلول أو المعنى ، وأما الخطأ في الدليل أو اللفظ فقد حرفوا الكلم عن مواضعه بنقل « إلى » من الحرفية الى الاسمية فتكون « إلى » مفرد « آلاء » التي هي النعم (٢) ولنا لقاء مع موقف ابن تيمية من الفرق والمذاهب الاسلامية بشيء من التفصيل في فصل خاص بهذه القضية ان شاء الله .

والاتجاه الثاني : وأصحابه هم الذين أخطأوا في الدليل (أو اللفظ) فقط ومنشأ خطأ هذا الفريق من المفسرين إما أنهم لم يريدوا خدمة اللفظ القرآني بقدر ما أرادوا خدمة فكره أو قضية آمنوا بها واعتقدوا صحتها وقد تكون صحيحة فعلا أو لا تكون ، وأما أنهم تصدوا للتفسير ولم يستوفوا عدته من حيث استيعاب علوم معينة فضلا عن الموهبة .

أو قد يكونون استوفوا عدة المفسر ولكن تخففوا من قواعد التفسير ويمثل هؤلاء كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء وبوجه عام : المفكرون على مر العصور - إنهم قد يضعون تحت الآية معاني صحيحة ولكن اللفظ القرآني لا يريدونها ولا يدل عليها ولا يعبر عنها ومن أمثلة ذلك ما قاله سهل التستري (من المتصوفة) في تفسيره لقوله تعالى: « فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون » (٣) يقول (فلا تجعلوا لله أندادا) أي أضداداً ، فأكبر الأضداد النفس الأمارة بالسوء المتطلعة الى حظوظها ومناها بغير هدى من الله » (٤) .

ونقول: الندى في الحقيقة هو كل ما يعبد من دون الله ، وإذا غلا الإنسان في اعتقاد نفع شيء أو ضره أصبح في حكم الإله المعبود من دون الله ، والنفس

(١) القيامة : ٢٢ ، ٦٣ .

(٢) أنظر د . محمد حسين الذهبي : الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن ٥٢ .

(٣) سورة البقرة ٢٢ .

(٤) د . محمد حسين الذهبي : الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن ص ٨٣ .

قد تدخل في عموم الأنداد إذا أسرف الإنسان في طاعتها وأصر على معصية ربه ، وقد تكون وسيلة لبلوغ ما يمكن إدراكه من الكمال البشرى إذا أخضعها الإنسان لطاعة الله ، ألم تر أن الله خاطب مثل هذه النفس بقوله : « يا أيها النفس المطمئنة » .

إذن الخطأ في فهم المراد باللفظ القرآني ، حيث جعل النفس أكبر الأنداد (وهذا هو الدليل) والصواب في جعل النفس الأمانة بالسوء تتطلع إلى حظوظها ومنهاها بغير هدى من الله وهذا في حد ذاته معنى صحيح (وهو المدلول) .

ويمكن أن ندرج الأستاذ سيد قطب في هذا الاتجاه في مواضع كثيرة من تفسيره لأنه يلح على فكرة صحيحة بلا ريب جعلها نصب عينيه وهي : المجتمع المسلم بخصائصه ومقوماته ومعوقاته وعقيدته في مواجهة المجتمع الجاهلي ، فنجده يشد اللفظ القرآني إلى فكرته أو إلى بعض تفاصيلها على الأقل وإن لم يدل اللفظ القرآني على ذلك ، فثلا الآيات الثلاث الأخيرة من سورة البقرة تتضمن قضية محددة وهي (حساب الله بما تخفيه النفس أو تبديه) في الآية الأولى : وهم سبق إلى نفوس الصحابة أقلق مضاجعهم - هل يحاسب الله بما تخفى النفس من الوسوس - في الآية الثانية : تفويض أمر هذه القضية لله (وقالوا سمعنا وأطعنا) - في الآية الثالثة والأخيرة : إزالة الوهم باليقين الذي أثلج صدورهم (لا يكلف الله نفساً إلا ولا سعتها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لها ما كسبت من أعمال القلوب والجوارح من الكفر ، فالمنافق قد يخفى الكفر ، ولكن مجرد الوسوس التي تعرض للمؤمن لا يحاسبه الله عليها ، فلما طفق الأستاذ سيد قطب يفسر الآيات أغفل تلك القضية التي تناو لها الآيات الثلاث تناو لا مباشراً ، ومسألة الناسخ والمنسوخ والاختلاف في تضمن الآيات إياها ، ولم يورد كذلك الآثار عن الصحابة والتابعين المفسرة للآيات - وعسى أن يكون هذا تخفيفاً منها لا عدولاً عنها كما حذر ابن تيمية - ثم شد الآيات إلى تفاصيل فكرته الصحيحة التي نذر نفسه داعياً لها ، وعسى أن تكون هذه الأسطر التي كتبها - رحمه الله - مصداقاً لما نقول : « وهكذا تتلقى الأمة المسلمة تراث الرسالة كله ، وتقوم على دين الله في الأرض وهي الوارثة له كله ويشعر

المسلمون - من ثمَّ - بضخامة دورهم في هذه الأرض إلى يوم القيامة ، فهم الحرس على أعزرصيد عرفته البشرية في تاريخها الطويل ، وهم المختارون لحمل راية الله - وراية الله وحداها - في الأرض ، يواجهون بها رايات الجاهلية المختلفة الشارات ، من قومية ووطنية وجنسية وعنصرية وصهيونية واستعمارية وإلحادية إلى آخر شارات الجاهلية التي يرفعها الجاهليون في الأرض على اختلاف الأسماء والمصطلحات واختلاف الزمان والمكان (١) هذا ، وإن كنا لا نملك إلا أن ندخل الأستاذ سيد قطب في هذا الاتجاه الثاني من اتجاهات التفسير العقلي طبقاً لتصنيف ابن تيمية إلا أننا نملك أن ندخله في اتجاه التفسير بالرأى المحمود طبقاً لتصنيف غيره والله أعلم بالصواب .

أما الاتجاه الثالث : فأصحابه هم الذين نظروا في لفظ القرآن ، واكتفوا بالمعاني اللغوية لها ، ومنشأ الخطأ أنهم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب ، وذلك بدون نظر إلى المتكلم بالقرآن ، والمنزل عليه ، والمخاطب به .

إن كثيراً من الألفاظ العربية التي وردت في القرآن فقدت معناها القديم في الاستخدام الجاهلي ، أو تضمنت معنى جديداً له صلة بالمعنى القديم ، أو قد تستخدم لفظاً واحدة في أكثر من موضع في القرآن ولها في كل موضع معنى معين يخالف الآخر بحسب السياق ، إذن أصحاب التفسير بمجرد المعنى اللغوي ليسوا أهلاً على الإطلاق لتفسير القرآن « لأنهم راعوا مجرد اللفظ ، وما يجوز عندهم أن يريد به العربي من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به ، ولسياق الكلام ، ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة » (٢) .

ومن أمثلة ذلك أن يكون اللفظ محتملاً للمعنى الذي ذكره المفسر لغة ، ولكنه غير مراد ، وذلك كاللفظ الذي يطلق في اللغة على معنيين أو أكثر ، والمراد منه واحد بعينه ، فيأتي المفسر فيحمله على معنى آخر من معانيه غير المعنى المراد وذلك كلفظ أمة فإنه يطلق على معانٍ منها : الجماعة ، والطريقة

(١) سيد قطب : في ظلال القرآن ١/٥٠٢ ، ٥٠٣ - بيروت الطبعة السابعة ١٣٩١ هـ -

١٩٧١ م .

(٢) مقدمة في أصول التفسير ١٣/٣٥٦ .

المسلوكه في الدين ، والرجل الجامع لصفات الخير ، والإمام الذي يقتدى به - وهذا المعنى الأخير هو الذي يصلح لتفسير قوله تعالى : « إن إبراهيم كان أمة » وغير ذلك من المعاني لا يصلح .

ومن أمثلة ذلك أيضاً أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى بعينه ولكنه غير مراد في الآية ، وإنما المراد معنى آخر غير ما وضع له اللفظ بقريئة السياق مثلاً ، فيخطئ المفسر في تعيين المعنى المراد لأنه اكتفى بظاهر اللغة فشرح اللفظ على معناه الوضعي وذلك كتفسير لفظ مبصرة ، في قوله تعالى : « وآتينا ثمود الناقة مبصرة » يجعل مبصرة من الإبصار بالعين على أنها حال من الناقة وهذا خلاف المراد ، إذ المراد آية واضحة على صدق نبوته (١) .

أفضل الطرق لتفسير القرآن الكريم :

في هذا المبحث وضع ابن تيمية قواعد هامة لمن أراد التصدي لتفسير كتاب الله تعالى ، ويمكن أن نعد هذا المبحث أهم مباحث مقدمته في أصول التفسير ، إذ تلاحظ أن كثير من المفسرين الذين ظهروا بعد ابن تيمية اعتمدوا على هذه القواعد في تحرير أصول نظرياتهم للتفسير (٢) ، كما أن هذه القواعد أثارت قضايا هامة طالما ناقشها الباحثون في علم التفسير ، ونبدأ بهذه القواعد وننتهي بهذه القضايا التي تثيرها .

أما عن قواعد التفسير التي قررها ابن تيمية فهي :

١ - أن يفسر القرآن بالقرآن فاجمل في مكان فإنه فصل في مكان آخر وما اختصر في موضع فقد بسط في موضع آخر .

٢ - أن يفسر القرآن بالسنة المطهرة إذا لم نجد للتفسير في القرآن فإنها شارحة للقرآن وموضحة له .

٣ - أن يفسر القرآن بأقوال الصحابة إذا لم نجد للتفسير في السنة فإنهم

(١) أنظر د . محمد حسين الذهبي : الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرن ص ٢٢ .

(٢) أنظر السيوطي : الاتقان ٢/٢٠٧ - ٢١٢ .

أنظر ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ١/١٣ - ١٥ .

أنظر القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ١/٢٧ - ٣٤ .

درى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال التى اختصوا بها ولما لم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح .

٤ - أن يفسر القرآن بأقوال التابعين إذا لم نجد التفسير فى أقوال الصحابة ، ثم وضع تحفظاً عند التفسير بأقوال التابعين وهم أنهم إذا اختلفوا لا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم ، أما إذا أجمعوا على الشئ فلا يرتاب فى كونه حجة .

ويبدو أن ابن تيمية جعل الدرجة الأولى فى التفسير هى الأخذ بهذه المصادر الأربعة : القرآن - السنة - أقوال الصحابة - أقوال التابعين ، ثم نحس أنه رخص فى الدرجة الثانية إذا فقدنا التفسير فى مصادر الدرجة الأولى حيث أباح الرجوع إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب ؟

ثم أشار إلى أنه ثمة درجة ثالثة لا يصح الأخذ بها على الإطلاق حيث يقول : أما تفسير القرآن بمجرد الرأى فحرام ، وبالتدقيق فى العبارة نجد أنه يبيح التفسير بالرأى القائم على ثقافة تفسيرية واعية إذ لم يقل تفسير القرآن بالرأى حرام ، وإنما قال تفسير القرآن بمجرد الرأى وهذه نقطة يجب التفطن لها .

أما القضايا التى تثيرها هذه القواعد فهى :

أولاً : هل تنطبق هذه القواعد على من أراد التأويل ؟

لقد حدث الخلاف ولا يزال حادثاً فى تبيين الفرق بين التفسير والتأويل ومن العبث أن نسردها فى هذا المقام ، ولكن من تعريفات التفسير التى نظمنا إليها أنه : علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية (١) .

أما التأويل فقد تنازع السلف والخلف فى تعريفه ، والذى يمكن استخلاصه أن التأويل يرادف التفسير فى اصطلاح السلف ، ومنه قول الطبرى فى تفسيره : القول فى تأويل كذا . . . أى تفسيره .

(١) محمد عبد العظيم الزرقانى : مناهل العرفان فى علوم القرآن ٣/٢ - القاهرة مطبعة الخلى ١٩٤٣ .

أما عند الخلف فقد لبس التأويل معاني اصطلاحية أخرى فجعلوا التفسير بيان اللفظ عن طريق الرواية ، والتأويل بيان اللفظ عن طريق الدراية ، ومنه قول شهاب الدين الالوسي : « إذ قد تعرف عند المؤلفين من غير نكير أن التأويل معان قدسية ومعارف ربانية ، تهل من سحب الغيب على قلوب العارفين والتفسير غير ذلك » (١) .

وفصل المقال ما قال ابن تيمية حيث أوضح أن التفسير : معرفة الصورة العلمية للخبر أى فهم الآية والانتعاض بها وهذا الفهم له حد أدنى وهو المتاح للناس جميعا وتقوم به الحجة عليهم وهو المقصود بقوله تعالى : « ولقد يسرنا القرآنَ للذِّكْرِ فهل منْ مُدِّكِرٍ » (٢) .

ولهذا الفهم حد أعلى لا يتاح إلا للراسخين فى العلم الذين تسلحوا بعدة التفسير وساروا على قواعده وهو المقصود بقوله تعالى : « ولو ردوه إلى الرسول وإلى ولى الأمرِ منهم لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ » (٣) ، كما أوضح أن التأويل معرفة الحقيقة الخارجة للمخبر به ، مثل صفات الله سبحانه والروح ومشاهد القيامة والصغرى والكبرى فعرفة كيف هذه الأشياء لا تنبغى لغير الله .

وعلى هذا فالقواعد المقررة يقصد بها من أراد التصدى للتفسير دون التأويل .

ثانياً : هل يكتفى بهذه المصادر الاربعة : القرآن للكريم ، الحديث الشريف ، أقوال الصحابة ، أقوال التابعين لمن أراد التفسير ؟

الحقيقة أنه لا يمكن الاكتفاء بذلك ولا يفهم من عبارة ابن تيمية نفسه أنه يمكن أن يكتفى بذلك بل سمح بما عددناه درجة ثانية فى التفسير وهو الرجوع إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب ، ونقول : ينبغى للمفسر

(١) أنظر : المرجع السابق ٥/٢

(٢) سورة القمر .

(٣) النساء : ٨٣ .

أن يتسلح بالعدة التي لا بد منها لكمال تفسيره ، وقد حصرها السيوطي في خمسة عشر علما :

أحداها : اللغة : لأن بها يعرف شرح مفردات الالفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع .

الثاني : النحو : لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الأعراب فلا بد من اعتباره .

الثالث : التصريف : لأنه به تعرف الأبنية والصيغ .

الرابع : الاشتقاق لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف باختلافهما .

الخامس ، والسادس ، والسابع : المعاني والبيان والبديع ، لأنه يعرف بالأول خواص تراكيب الكلام من جهة افادتها المعنى ، وبالثاني خواصها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها ، وبالثالث وجوه تحسين الكلام .

الثامن : علم القراءات : لأن به يعرف كيفية النطق بالقرآن والقراءات يترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض .

التاسع : أصول الدين : بما في القرآن من الآيات الدالة بظاهرها على ما لا يجوز على الله تعالى .

العاشر : أصول الفقه : إذ يعرف به وجه الاستدلال على الأحكام والاستنباط .

الحادى عشر : أسباب النزول : والقصاص إذ بسبب النزول يعرف معنى الآية المنزلة فيه بحسب ما أنزلت فيه .

الثاني عشر : الناسخ والمنسوخ : ليعلم المحكم من غيره .

الثالث عشر : الفقه : ليعرف الأحكام .

الرابع عشر : الأحاديث المبينة : لتفسير المجمل والمبهم .

الخامس عشر : علم الموهبة وهو علم يؤتیه الله تعالى لمن عمل بما علم (١)

ثالثاً : ما حكم التفسير بالرأى وهل حقاً يوجد رأى محمود ووأى مذموم؟

انقسم العلماء إلى فريقين فريق يؤيد التفسير بالرأى وله أدلته وفريق يعارض التفسير بالرأى وله أدلته، ولسنا في حاجة إلى عرض أدلة ، الفريقين (لأن الذى نعتقده) أن الخلاف بينهما لفظى لاحقى ، فالفريق المؤيد خلاصة مذهبه أن المفسر إذا سار على قواعد التفسير واستوفى العلوم التى يحتاج إليها المفسر بحيث يتمشى تفسيره مع أصول الشرع ومع قانون اللغة التى نزل القرآن بها فلا جناح عليه ، والفريق المعارض خلاصة مذهبه أنه لا ينبغي للمفسر أن يقول فى كتاب الله شيئاً لم يرد به أثر وليس له به علم ، فنقول إن لم يظفر بوارد فلا بأس من أن يقيس ويجتهد ويستدل بما ورد على ما لم يرد .

وهذا الذى ذهب إليه من إمكان التفسير بالرأى المحمود يقترب مما انتهى إليه ابن تيمية بعد أن ساق الآثار الصحيحة على حرمة التفسير بمجرد الرأى حيث يقول : فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف محمولة على تخرجهم عن الكلام فى التفسير بما لا علم لهم به ، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه ، ولهذا روى عن هؤلاء وغيرهم أقوال فى التفسير ولا منافاة ، لأنهم تكلموا فيما علموه وسكتوا عما جهلوه ، وهذا هو الواجب على كل أحد ، فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به ، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه (٢) .

وبعد أن استعرضنا الجوانب الأساسية لنظرية التفسير عند ابن تيمية ، فانا نلخص أهم هذه الجوانب فيما يلي :

١ - التفسير والتأويل : التفسير عنده هو معرفة الصورة العلمية للخبر فيستقر فهمه فى الأذهان ، أما معرفة الحقيقة الواقعية للخبر على ما هي

(١) الاتقان فى علوم القرآن ٢/ ١٨٠ ، ١٨١ .

(٢) مقدمة فى أصول التفسير ١٣/ ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

عليه في الأعيان كحقيقة الصراط أو الميزان ، أو حقيقة الروح أو صفات الله فهذا هو للتأويل الذي استأثر الله بعلمه .

٢ - مراحل التفسير : مر ابن تيمية بنا مرورا عابرا على المراحل الأساسية للتفسير ، فبدأ بالتفسير في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وأهم الظواهر التي سجلها على التفسير النبوي ، أنه فسره كله المحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ تنفيذا للامانة التي حمله الله اياها وهي تفسيره وتبينه وتبليغه ، ولما وصل لتفسير الصحابة أكد أنهم ورثوا هذا التفسير الكلي عن النبي (عليه الصلاة والسلام) وزادوا عليه الاستنباط في بعض الأحكام ، أو الاجتهاد في بعض المسائل ، ونوه بامامة ابن عباس للصحابة في التفسير ، ولما وصل لتفسير التابعين أكد أنهم ورثوا التفسير الكلي للقرآن عن الصحابة ، مثلما فعل مجاهد حينما عرض المصحف كله على ابن عباس ، وأشار إلى أنهم توسعوا في الأخذ عن أهل الكتاب ، ثم نوه بامامة مجاهد للتابعين في التفسير .

٣ - اختلاف السلف في التفسير : كشف عن حقيقة اختلاف السلف (الصحابة والتابعين) في التفسير ، فبين أنه اختلاف تنوع (في الغالب) وليس اختلاف تضاد بمعنى أن التفسيرات المختلفة قد تكون مترادفات للشئ المفسر أو أنواعا لجنس واحد ، أو من قبيل المشترك اللفظي ، أما اختلاف التضاد فكان يقع أحيانا في آيات الأحكام ، ورد هذا الخلاف إلى أربعة أسباب رئيسية : خفاء الدليل ، عدم سماع الدليل ، الغلط في فهم النص ، اعتقاد معارض راجح .

٤ - الاتجاهان الأساسيان في التفسير :

(أ) الاتجاه الثقلي : ركز فيه على الطرق التي ينتقل من خلالها في التفسير وهي : الاسناد الصحيح ، وهو حجة في الأصول والفروع وما دون ذلك من الآثار مثل الحسن ، والموقوف على الصحابي ، والمقطوع على التابعي ، والمراسيل يمكن أن يعول عليه في التفسير ، لأنه أن لم يصلح للأصول فإنه يصلح للفروع والشواهد والاعتبار ، وأشاد بعلم علل الحديث الذي ينقو

لأحاديث سندا ومتنا ، وحذر من الإسرائيليات والأخبار الضعيفة ، والآثار الموضوعية .

(ب) الاتجاه العقلي : ركز فيه على الصور المذمومة للتفسير العقلي ، أو التفسير بمجرد الرأي وهي : الخطأ في الدليل والمدلول أو اللفظ والمعنى ، والخطأ في الدليل فقط أو (المراد باللفظ فقط) والاكتفاء بالمعاني اللغوية للألفاظ القرآنية .

٥ - أفضل الطرق للتفسير : وهي عند ابن تيمية تفسير القرآن بالقرآن ، فإن لم نجد فبالسنة ، فإن لم نجد فبأقوال الصحابة ، فإن لم نجد فبأقوال التابعين إذا اتفقوا على رأى ، فإن لم نجد فيمكن الرجوع إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب ، أما تفسير القرآن بمجرد الرأى فحرام .

٦ - مهمة التفسير : فهم معانى كلام الله تعالى الذى يترتب عليه سعادة الدارين ، وبهذا نكون قد وقفنا على الجوانب الأساسية ، لنظرية التفسير عند ابن تيمية .